Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

خصوصية قرارات الانفاق الحكومية وانعكاسها في الاداء المالي/ دراسة حالة في مديرية مجاري محافظة ديالى

أ.د. عبد السلام لفتة سعيد
جامعة بغداد / العراق
D.abdalsalam58@yahoo.com.
+9647714038637

الباحث/ محمد عبد المجيد عبد الامير
مديرية مجاري محافظة ديالى
Mohammedalsadi1973@gmail.com.+9647700159088

Received: 25/8/2019 **Accepted : 10/10/2019** **Published :June / 2020**

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث

يتناول البحث دراسة مدى امكانية تأثير قرارات الانفاق الحكومية على مستوى الاداء المالي للمديرية مجال البحث. وقد إنطلقت مشكلة البحث من الواقع المالي لمديرية مجاري محافظة ديالى، وجمعت البيانات من الشعب المالية، التخطيط والمتابعة، التنفيذ، ومهندسي دوائر المهندس المقيم، كما وتم الاستعانة بـ (القوائم المالية، الوثائق الرسمية، والمقابلات الشخصية).وسعى البحث الى التعرف على خصوصية قرارات الانفاق للمديرية مجال البحث. لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف وهي: بيان مدى تأثير قرارات الانفاق الحكومية على ألاداء المالي. واستخدام التحليل المالي لتقييم أداء المديرية. واعتمد البحث أدوات التحليل المالي وهي مجموعة من النسب المالية، التي من خلالها سيتم تقييم قرارات الانفاق المتخذة من قبل المديرية مجال البحث، وخلال الفترة الممتدة ما بين (2014-2018). كما وأعتمد البحث الأساليب الاحصائية كمعامل الارتباط بيرسون والاختبار (T test) والانحدار الخطي البسيط. ومن أهم الاستنتاجات : اختلفت علاقات الارتباط والتأثير بين قرارات الانفاق وألاداء المالي، فبعضها توجد فيها علاقة ذات دلالة معنوية، والبعض الاخر لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية. توقف مشاريع الخطة الاستثمارية و مشاريع تنمية الآقاليم منذ عام 2015 بعد مرحلة التقشف التي مر بها البلد، تنامي المشاريع الاستثمارية بأسلوب تنفيذ العمل أمانة من قبل المحافظة، وبتنفيذ مباشر من كادر المديرية الهندسي والفني. أما أهم التوصيات: استخدام الاساليب العلمية في اتخاذ قرارات الانفاق لرفع مستوى الاداء المالي. الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية لشبكات المجاري، كونها توليد لمصادر تمويلية مستقبلية. والاهتمام بالمشاريع الاستثمارية للبنى التحتية لمد شبكات الصرف الصحي ومجاري مياه الامطار.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الانفاق الحكومية

*البحث مستل من رسالة (خصوصية القرارات المالية الحكومية وانعكاسها في الاداء المالي/ دراسة حالة)

المقدمة

قرارات الانفاق الحكومية التي تتخذها المنظمات الحكومية غير الهادفة للربح، لها خصوصية في عملية اتخاذها، تختلف بشكل كبير عن القرارات المالية المتخذة في منظمات الاعمال والمنظمات الحكومية الاقتصادية، مما جعل لهذا البحث اهمية في توضيح الفرق بين هذه القرارات المالية، التي تم توضيح كليهما في الإطارين النظري والعملي. ولما لهذه القرارات للمنظمات الحكومية من اهمية في حياة المواطنين والمجتمع ككل في توفير الخدمات المتعلقة بالبيئة الصحية الملائمة للعيش الكريم. أن مستوى الاداء الحكومي مبني على مدى نجاح أو فشل القرارات المالية ومنها قرارات الانفاق التي تتخذها المنظمة الخدمية. وإن اي خلل في الادارة المالية سوف يؤدي الى تدني مستوى الاداء المالي، وبالتالي عدم القدرة على توفير الخدمات الضرورية للمجتمع. وكذلك للبحث اهمية في بيان الكيفية التي تتخذ فيها قرارات الانفاق. وما هي الاسس العلمية التي يجب اتباعها في تخصيص المبالغ على الاستخدامات، والتحليل المالي لفصول الحسابات، لمعرفة الوضع المالي الذي تقف عليه المديرية مجال البحث، والقدرة على التنبؤ بالاتجاه المستقبلي فيما يخص النفقات. وتم تقسيم البحث الى اربعة محاور رئيسة هي: المحور الاول ويتضمن : منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة، والمحور الثاني الاطار النظري . والمحور الثالث تضمن الاطار العملي، والمحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات وأخيراً المصادر.

المبحث الاول / المنهجية وبعض الدراسات السابقة

أولاً : منهجية البحث

أ. مشكلة البحث وتساؤلاته :

يمكن ان تثار مشكلة البحث الرئيسية بالآتي: (ماهي خصوصية قرارات الانفاق لمديرية مجاري محافظة ديالى، وما هي انعكاسات تلك الخصوصية على أدائها المالي). وعلى هذا النحو تمت صياغة مشكلة البحث من خلال طرح مجموعة من التساؤلات المهمة وكما يأتي:-

- ما هي قرارات الانفاق المتخذة في مديرية مجاري محافظة ديالى وأنواعها ؟
- ما هي الخصوصية التي تتميز بها قرارات الانفاق لمديرية مجاري محافظة ديالى ؟
- ما هو مستوى الاداء المالي في مديرية مجاري محافظة ديالى ؟
- هل تنعكس قرارات الانفاق على مستوى الاداء المالي لمديرية مجاري ديالى؟

ب. اهمية البحث

تبرز اهمية البحث في كونه يدرس قرارات الانفاق للوحدات الحكومية، وما لها من اهمية كبيرة في تخصيص الموارد المالية على استخدامات المديرية مجال البحث، كما تنبع هذه الاهمية من خلال توجيه هذه الاموال للانفاق الحكومي على البرامج والانشطة لتوفير الخدمات للمواطنين، وان اي خلل في اداء الادارة المالية في قرارات الانفاق المتخذة سوف يؤدي بالنتيجة الى انخفاض مستوى ألاداء للمنظمة الخدمية ككل. وايضاً للبحث اهمية كبيرة في السعي لتوضيح قرارات الانفاق التي تتخذها المديرية المبحوثة، ومعرفة مدى السير بخطوات صحيحة باتجاه تحقيق اهدافها، والمحاولة الجادة لحل المشاكل المالية التي تعاني منها الادارة المالية.

جـ. اهداف البحث

استناداً الى المشاكل التي تم ذكرها آنفاً، فان هذا البحث يسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف :-

- الوقوف على قرارات الانفاق المتخذة في مديرية مجاري محافظة ديالى.
- التعرف على خصوصية قرارات الانفاق لمديرية مجاري محافظة ديالى.
- الوقوف على مستوى الاداء المالي في مديرية مجاري محافظة ديالى .
- بيان علاقات الارتباط والتأثير لقرارات الانفاق التي تتخذها مديرية مجاري محافظة ديالى في أدائها المالي.

د.المقاييس المعتمدة في البحث

من اجل الوصول الى حلول مناسبة لمشكلة البحث بالإضافة الى التوصل للنتائج، سوف يتم اعتماد ادوات التحليل الآتية، ولسلسلة زمنية خمسة سنوات تمتد من (2014-2018).

1. ادوات التحليل المالي : استخدم الباحث ادوات التحليل المالي لغرض تحليل قرارات الانفاق التي تتخذها المديرية، وهي :

(التحليل المالي للواقع الفعلي، التحليل الافقي، التحليل العمودي)
2. النسب المالية : وهي مجموعة من النسب المالية التي استخرجها الباحث من البيانات الموجودة في القوائم المالية في شعبة الحسابات، وسوف يحاول الباحث من خلالها القيام بتحليل الاداء المالي للمديرية مجال البحث. وتتثمل هذه المقاييس بخمسة نسب وهي: (نسب الإيراد الفعلي الى الايراد المقدر، نسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي، نسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات، نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص، نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي)
3.ادوات التحليل الاحصائي (المقاييس الاحصائية الوصفية) : استخدم الباحث اساليب احصائية متعددة، للوصول الى نتائج العلاقة بين كل من المتغيرين الرئيسين (قرارات الانفاق، الاداء المالي) من خلال أولاً: لبيان علاقة الارتباط بين المتغيرين باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson) والاختبار التائي لمعامل الارتباط. وثانياً: بيان علاقة التأثير بين المتغيرين باستخدام الانحدار الخطي البسيط . ومن خلال برنامج SPSS . وقبل ذلك اعتمد الباحث على الأوساط الحسابية والحدين الاعلى والادنى.

ثانياً: بعض الدراسات السابقة

1.دراسة ضياء حسين سعود الكرخي 2015

عنوان الدراسة	دور مصادر التمويل في تطوير مشاريع البنى التحتية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق
مشكلة البحث	عدم قدرة بعض الدول ولا سيما النامية منها على تلبية احتياجات المشروعات البنية التحتية من الموارد المالية (الحكومية) المطلوبة لإقامة تلك المشاريع.
اهداف الدراسة	• مدى ضرورة مشروعات البنى التحتية ودورها في حياة المجتمعات وخدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمجالاتها كافة. • امكانية استعمال الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل مشروعات البنية التحتية، يعده القادر على تحقيق العملية التنموية. • تحليل مشروعات البنية التحتية في العراق واختيار الاسلوب الامثل لتطوير دافع مشاريع البنى التحتية بعد تحليل تطبيقات تنفيذ تلك المشاريع.
الادوات الاحصائية	عدم استخدام اساليب احصائية فقط تحليل البيانات والمعلومات على الاقتصاد العراقي والدول المختارة
عينة البحث	يتخذ البحث حدوده المكانية من الاقتصاد العراقي ومقارنته مع بلدان اخرى مثل دول مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية ودولة ماليزيا.
ابرز النتائج	• ضرورة تهيئة المناخ الملائم لأنجاح اسلوب المشاركة بين القطاع العام والخاص وفق اسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T من خلال تفعيل دور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المتضمن تشجيع القطاع الخاص (المحلي والاجنبي). • عدم اصدار قانون لتنظيم مشاركة القطاع العام والخاص في مجال تمويل وادراة مشاريع البنية التحتية.

2.دراسة وديان وهيب جري 2016

عنوان الدراسة	كفاءة وتقييم الانفاق الاستثماري العام وتأثيرهما على النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق للمدة (2003-2013)
مشكلة البحث	تدني معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي على الرغم من الموارد الكبيرة التي توفرت للعراق والانفاق الاستثماري الكبير نسبياً المخصص للمشروعات العامة.
اهداف الدراسة	• بيان كفاءة الانفاق الاستثماري العام في العراق خلال مدة البحث. • بيان مدى مساهمة الانفاق الاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي. • البحث من المعوقات والمشاكل وراء تراجع كفاءة الانفاق الاستثماري العام في العراق.
الادوات الاحصائية	استخدم الباحث الترابط بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي. استقراء واقع المشاريع العامة، واستنباط متطلبات اعادة اعمار هذه المشاريع بالتركيز على كفاءة استخدام الاموال المخصصة.
عينة البحث	المشاريع الاستثمارية في العراق
ابرز النتائج	• كان لريعية الاقتصاد العراقي أثر بالغ في تذبذب التخصيصات الاستثمارية السنوية، وهو احد اسباب ضعف اتجاه سياسة الانفاق الاستثماري العام. • ضعف العلاقة بين الانفاق الاستثماري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي. • تعد ظاهرة الفساد المالي والاداري المستشري في دوائر ومؤسسات الدولة، احد الاسباب لأنخفاض كفاءة الانفاق الحكومي.

3.دراسة مقداد غضبان لطيف نصيف 2017

عنوان الدراسة	نمط الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) وتأثيره في الناتج المحلي الاجمالي للعراق.
مشكلة البحث	تدني مستويات نمو الناتج المحلي غير النفطي مع وجود سلوك استهلاكي متزايد لسياسة الانفاق الحكومي، بتفوق جانب الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري، مقابل انخفاض الدور التمويلي للضرائب.
اهداف الدراسة	• تتبع مسار الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري وتأثير بنود الانفاق ذات الطبيعة الاستهلاكية في الاقتصاد العراقي. • معرفة تأثير الانفاق الجاري والاستثماري في نمو الناتج المحلي الاجمالي.
الادوات الاحصائية	استعمال الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL)
عينة البحث	يتخذ البحث من الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) اطاراً لحدوده الزمانية والمكانية.
ابرز النتائج	• ان النشاط الانفاقي الاستهلاكي والاستثماري التوسعي الذي تولده الموازنة العامة اتسم بضعف تأثيره في نمو وتحفيز قطاعات الانتاج غير النفطي. • ان الاقتصار على المورد الواحد كمصدر تمويلي للأنفاق الحكومي وضعف اللجوء الى الضرائب في تمويل تلك النفقات، نجم عنه قوة ضخمة جداً. • لم يكن القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي مؤهلاً لشغل المساحة الكبيرة التي تركها القطاع العام.

المبحث الثاني / الاطار النظري

أولاً : المنظمات الحكومية وخصوصية العمل الحكومي :

أ. انواع المنظمات الحكومية :

يعرض الباحث انواع للمنظمات الحكومية، التي تنشئها الدولة لغرض تقديم الخدمات العامة، لغرض اشباع حاجات المواطنين لهذه الخدمات، وكما يأتي : المنظمات العامة الادارية: وهذه المنظمة تضطلع بادارة مرافق عامة ادارية بحتة، مثل تقديم الخدمات وتوفير الحاجات التقليدية التي تدخل في نطاق الوظائف التقليدية للدولة الحارسة: كالتعليم، الامن، الدفاع، الصحة، والخدمات الاجتماعية. فهذه المنظمات هي مشروعات عامة تنشئها الدولة وتمنحها الشخصية المعنوية بقصد تقديم خدمات وحاجات عامة محددة، فقراراتها ادارية واموالها عامة وموظفوها عموميون. المنظمات العامة الاقتصادية: وهي منظمات التي تنشئها الدولة لتوجيه الاقتصاد لتحقيق التدخل في بعض المجالات الاقتصادية: التجارية والصناعية والزراعية والمالية (Zureik,2016:241).

ويمكن ان نجد تقسيم آخر للمنظمات الحكومية وكما يأتي: منظمات حكومية سيادية، وهي منظمات تقيمها الدولة من مواردها وتقدم من خلالها الخدمات السيادية بالدرجة الاولى مثل خدمات الامن والدفاع واصدار الوثائق الثبوتية وغيرها. المؤسسات الحكومية، وهذه منظمات عديدة ومتنوعة تأخذ أسماء وعناوين مختلفة بعضها ينتج السلع المشابهة لمنظمات الاعمال أو يقدم الخدمات لكي لا تكون محتكرة من الشركات والمنظمات التابعة للقطاع الخاص من قبيل خدمات النقل والكهرباء والماء والموانئ والمطارات وغيرها. وتوجد منظمات حكومية مثل الجمعيات الاستهلاكية المدنية والعسكرية والتي تخدم فئات وشرائح موظفي الدولة، وان بعضها هي شركات تنتج سلع مفيدة وضرورية للجمهور مثل المشتقات النفطية (Al-Ameri & Al-Ghalbi,2008:560).

ب. مفهوم الجهاز الحكومي

يعتبر الجهاز الاداري للدولة، هو المصدر المسؤول عن تنفيذ مهام ومسؤوليات الحكومة تجاه المجتمع، فحتى تستطيع الحكومة مباشرة مسؤولياتها بما في ذلك تنفيذ السياسات العامة فلا بد ان يكون لديها جهاز من الموظفين(Bin Habtoor,2009:153). لقد تبنت المنظمات الحكومية ادارة الخدمة المدنية دون منظمات القطاع الخاص بفعل تأثيرات الحركات الاصلاحية والدعوات التي نادت بالاهتمام والعناية بشؤون الموظفين العاملين عند الدولة، وتحسين ظروف عملهم واحوالهم المعيشية. فأصبحت الوحدات التي تهتم بشؤون الموظفين وتعيينهم في اجهزة الدولة المتنوعة وفق توصيف وتحليل للوظائف وتحديد اجورهم ومرتباتهم وحوافزهم، بما يكفل تحقيق أهداف الجهاز الاداري الحكومي واهداف الموظفين فيها على السواء(Al-Mubaideen & Al-Aklabi,2013:25). فالدولة اذن أو جهازها المالي على وجه التحديد، لا تبدد أموالاً

أو تستهلك ثروات كل ما في الامر ان الدولة من خلال ادارتها المالية تقوم بامتصاص جزء من القوة الشرائية التي تحت يد الافراد الخاضعين للضريبة، وتعيد انفاقه مرة اخرى، بما يتفق واهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تشبيه الدولة هنا بالماصة الكابسة(El-Banna,2009:272) .

ثانياً : قرارات الانفاق الحكومية

أ. الادارة المالية والوظيفة المالية في المنظمات الحكومية

تم تعريف الإدارة المالية العامة من قبل معهد تشارترد للمالية العامة والمحاسبة (CIPFA) بأنه "النظام الذي يتم به تخطيط وإدارة وتوجيه موارد الإدارة المالية لتمكين والتأثير في تحقيق أهداف الخدمة العامة بكفاءة وفاعلية" (IFAC,2012:2) . وكذلك تعرف " بانها الوظيفة التي تنطوي على التنبؤ والتخطيط المالي واعداد الموازنات التقديرية المتعلقة بالتمويل والاستثمار والرقابة المالية" (Al-Ali,2013:19). وتعرف ايضا بانها تخطيط الحصول على الاموال وتوظيفها، وتنظم عملياتها وتحفيز العاملين مالياً، ورقابة الاداء المالي للمنظمة" (Al-Adi,2013:34). وتعد الادارة المالية جزءاً لا يتجزأ من الادارة الشاملة للمنظمة، وتناط بها عادة مسؤولية ادارة امورها المالية بالتنسيق مع الوظائف الاخرى للأدارة، وأهم ما تتولاه الادارة المالية هو التخطيط لتوفير الاموال بالكميات الكافية في المواعيد المناسبة وبالتكاليف المقبولة لغايات الاستثمار المطلوب، بالاضافة الى تولي الرقابة على سلامة استخدامات الاموال من مصادرها الداخلية والخارجية (Al-Shawawra,2013:30). وتساعد الإدارة المالية على توفير المعلومات الأساسية لصانعي القرار وتقدم ضوابط تمنع إساءة الاستخدام أو تخلق حوافز لخدمة جيدة للجمهور. وتساعد الإدارة المالية القطاع الحكومي على جمع الأموال ، وتخصيص الأموال ، وإنفاق الأموال ، وموازنة تكاليف وفوائد برامج معينة، وحساب الأموال، والإبلاغ عن كيفية إنفاق المال، والتخطيط لفترة طويلة (Graham,2011: 3). تعتبر الإدارة المالية العامة بالغة الأهمية لتحسين جودة نتائج الخدمات العامة. وهو يؤثر على كيفية استخدام التمويل لمعالجة الأولويات الوطنية والمحلية ، وتوافر الموارد للاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة المالية العامة الفعالة مهمة في صنع القرار. غالباً ما تستخدم المعلومات المالية الدقيقة كآلية لدعم القرارات وضمان تخصيص الموارد الفعال. (ACCA,2010: 2-3). وعليه فان الادارة المالية يمكن عدها نظاماً واسعاً للمعلومات تستمد بياناته من بقية الفروع المحاسبية والادارية بغية تحقيق النتائج واتخاذ القرارات في ضوء تلك المعلومات (Al-Sayyah,2007:14).

ب. قرارات الانفاق

من أجل تحقيق أهداف المجتمع واشباع حاجاته العامة التي دأبت على التزايد والتغير المستمر بفعل تطور وتعقد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما نجم عنها من التزامات لحقت بالدولة تجاه المجتمع، أصبح للإنفاق الحكومي بكونه أحد ادوات السياسة المالية مكانة واهمية كبيرة، تستهدف الدولة من خلاله توفير الخدمات العامة للمجتمع. ويقصد بسياسة الإنفاق الحكومي: هي عبارة عن برنامج انفاقي الذي يقوم على طبيعة ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهدف منها مواجهة الانفاق العام سواء أكان من الحكومة أو هيئاتها المحلية (Taleb,2018:33). يعد التمييز بين أنواع الانفاق الحكومي أمراً ضرورياً، اذ يقسم الى مستويين هما :- النفقة المركزية: هي النفقات الموجهة لصالح الدولة بشكل عام، والتي يتم تحويلها من موارد مركزية ترد في الموازنة العامة للدولة، ويتحمل اعباءها المجتمع كله مثل نفقات الامن والدفاع. النفقة المحلية: وهي نفقات موجهة لصالح سكان اقليم معين، والتي يتم تحويلها من الموارد المحلية التي ترد في الموازنة المحلية للأقليم أو المحافظة، ويتحمل اعباءها اقليم او محافظة معينة(Najaf,2015:7). وكذلك يقسم الانفاق الحكومي وفق المعايير الاقتصادية الى قسمين رئيسين هما : الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري.

1.قرارات الانفاق الجاري (التشغيلي) :

تعرف النفقات الجارية بأنها (تلك النفقات اللازمة لضمان السير الحسن للأدارة الحكومية "المرافق العامة" وهي نفقات تغطي الحاجة اليومية للدولة والمحافظة على بقاء جهازها الاداري دون أن تسهم في زيادة راس المال المادي). (Nassif,2017:8). وهو الانفاق اذي يتكرر بصورة دورية منتظمة من موازنة الحكومة في كل سنة مالية والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها أو كميتها، ولكن تكرار نوعها في كل موازنة حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر، وتتميز هذه النفقات بكونها اعتمادات مخصصة لشراء سلع وخدمات استهلاكية ضرورية لعمل الادارات الحكومية وصيانة مستلزماتها وأدواتها. وهذه تتضمن المواد الاولية ومعدات المكاتب وايجارات المباني والوقود ومدفوعات الكهرباء والماء، ومصروفات السفر والمكالمات الهاتفية... الخ، التي تقل اعمارها عن سنة (Al-Khazraji,2015:8). إن كفاءة الإنفاق العام الجاري تكمن في عدم الإسراف في التخصيصات المالية والاستغلال الأمثل وفق الاحتياجات والمتطلبات التي تستلزمها

المنظمات العامة، فضلاً عن عدم التوسع في التشغيل إلا في ضوء مقابلة التكاليف بالإنتاجية في العمل لان المرتبات والأجور في حد ذاتها تمثل التكاليف ثابتة ,ومن ثم يجب أن يكون مقدار التكاليف هذه اقل بما يوازي مقدار العمل حتى تكون تلك المنظمات والمشروعات العامة تعمل وفق الاستغلال الأمثل للموارد الذي يفضي بالنهاية إلى تحقيق الكفاءة في هذا الإنفاق(Khalaf,2018:29).

2.قرارات الانفاق الاستثماري:

يقصد بالانفاق الحكومي الاستثماري(هو الانفاق المستخدم في شراء السلع الرأسمالية التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات الاخرى بهدف زيادة الدخل القومي). ويشمل الانفاق الحكومي المستخدم في شراء المكائن والآلات والمعدات، وفي انشاء البنى التحتية (Al-khazraji,2015:9). الاستثمار هو جزء مهم في تحديد المدى الطويل للنمو الاقتصادي. بدون الاستثمار لا يمكن للبلد المضي قدمًا في التطور الاقتصادي الاستثمار الذي قام به القطاع العام يختلف تماما عن الاستثمار في القطاع الخاص :(Zaherawati,2004 (38. تعتبر القرارات الاستثمارية لكافة اشكال الاستثمار سواء المالي أو الحقيقي، وتقييمها من اصعب القرارات وأكثرها خطورة وحساسية كون ان هذه القرارات هدفها الرئيسي هو الاستغلال الأمثل للموارد بعيداً عن المخاطر، وبنفس الوقت شكلاً من اشكال توزيع الناتج القومي للبلد. وهذه الاستثمارات مستقلة عن توقعات الربح، وكثيراً ما تستثمر الدولة في مشاريع غير مربحة ولكن قيمتها الاجتماعية عالية كالاستثمارات في المشاريع الخدمية (Al-Musleh,2015:32) . كغيرها من القرارات المالية الاخرى تقع على متخذ القرار المالي مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية، وذلك في حالات تجديد الاستثمار أو بمناسبة توسيع النشاط أو استبدال التكنولوجية الحالية (Bin Sassi & Qureshi,2011:335). وتتطلب القرارات الاستثمارية ضرورة توافر بيانات معينة لتقدير كمية وتكلفة الاستثمارات والايرادات المتوقعة نتيجة لها من جهة، وعن الظروف التي يحتمل أن تسود أثناء التشغيل وأثرها على تلك الاستثمارات من جهة اخرى(Al-Nuaimi,2005:33). يمكن أن تؤثر القرارات طويلة الأجل السيئة على الاستقرار المستقبلي للمنظمة لأنه من الصعب في كثير من الأحيان استرداد الأموال المرتبطة بالاستثمارات السيئة. وتساعد القرارات الجيدة طويلة الأجل المؤسسة على توسيع نطاق وصولها إلى المجتمع وتوسيع الخدمات التي تقدمها(Blackboad,2011:4). أما مفهوم القرار الاستثماري الرشيد: يستند على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساساً حيث من المفترض ان متخذ القرار الاستثماري أن يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة(Al-Musleh,2015:57). وتسهم المحاسبة اسهاماً واسعاً في ترشيد القرارات المتعلقة بادارة الموارد وتوجيهها نحو الاستخدام الامثل، وذلك من خلال البيانات التي تقدمها النظم المحاسبية للمستويات الادارية في التوقيتات المناسبة في شكل تقارير تتضمن بيانات مقارنة عن الاداء المتحقق فعلاً والاداء المخطط. (Al-Nuaimi,2005:36). ومن هذه القرارات اختيار وتقويم المشروعات الاستثمارية التي تقدم خدمات ومنافع للناس وللمجتمع. و قرارات ادخال انشطة جديدة لتطوير وتوسيع قاعدة المنافع والخدمات(Al-Sheikh,2018:32).

على أن هناك عدة جوانب تبين اهمية الانفاق الاستثماري العام والتي تتمثل بآلاتي:- زيادة الانفاق الاستثماري العام: يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد، اذ ان المبالغ التي تنفقها الدولة من اجل خلق راس مال جديد. رفع انتاجية العامل: يؤدي الانفاق الاستثماري الحكومي في قطاع الخدمات الى رفع معدل انتاجية العامل. من خلال الاستثمار في راس المال البشري. تحفيز الاستثمار العام: تؤثر الاستثمارات العامة في تحفيز الاستثمار الخاص من خلال العلاقة الديناميكية بين القطاعين، اذ يوفر القطاع الحكومي البنية التحتية. يقدم الانفاق الاستثماري العام خدمة عامة للجمهور، اذ تهدف الحكومة من خلال قيامها بالإنفاق الاستثماري العام الى اشباع حاجات عامة اي انها مسؤولة عن تحقيق نفع عام(Gary,2016:15-16). توفير التخصصات المختلفة: من الفنيين والاداريين والعمالة الماهرة. انتاج السلع والخدمات: التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج، مما يوفر العملات الاجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات (Atallah,2011:13).

ثالثاً : الاداء المالي الحكومي

أ. مفاهيم اساسية للأداء المالي الحكومي

يعد الاداء المالي الحكومي من المفاهيم الجوهرية في المنظمات الحكومية بصورة عامة لأن من خلاله يمكن اعطاء صورة كاملة وشاملة عن سير أنشطتها وأعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، ويمثل الاداء المالي المخرجات أو الاهداف التي يسعى النظام الى تحقيقها(Jaber,2018:58). الا أن هذا الموضوع أصبح في بداية التسعينات النهج الذي بدأت به الدول والمنظمات على مختلف انواعها توليه العناية التي يستحقها في ظل التطور التقني ومحدودية الموارد. وهذا لا يتم بدون نظام فعال لتقويم الاداء المالي في الدوائر والاجهزة الحكومية، باعتبار ذلك أحد الاساليب لقياس كفاءة وفاعلية الدوائر الحكومية (Zain & Others,None:3). وفقًا لموسغريف ان الإدارة السليمة والشفافة والخاضعة للمساءلة في المالية العامة هي في صلب الأداء التنظيمي. تحدد إدارة الأداء المالي كشرط أساسي للأداء التنظيمي إلى حد كبير قدرة الحكومة على تنفيذ السياسة وإدارة الموارد العامة من خلال منظماتها وأنظمتها. يوفر الأداء المالي الأسس التي يمكن بناء عليها إدارات فعالة وقادرة وخاضعة للمساءلة ، قادرة على الوفاء بمسؤولياتها وتقديم الخدمات الأساسية. ركز الانفاق في الإدارة العامة على تحديد الأولويات واستخدام البرامج ، وضمان الإشراف الفعال على الأموال العامة والأصول وتحقيق القيمة مقابل المال في تحقيق أهداف الحكومة ، أي تقديم أفضل الخدمات الممكنة. يجب أن يتم ذلك بشفافية ومن حيث جميع التشريعات ذات الصلة. وتشمل وظيفة التمويل داخل الحكومة أنشطة مختلفة: صياغة السياسة المالية؛ إعداد الميزانية؛ تنفيذ الموازنة إدارة العمليات المالية؛ محاسبة؛ والتدقيق (Jordaan,2013: 39).

1.اهمية الاداء المالي :

تنبع اهمية الاداء المالي بشكل عام في أنه يهدف الى تقديم أداء المنظمات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المنظمة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها. والاستفادة من البيانات التي يوفرها الاداء المالي لترشيد القرارات المالية. وعملية متابعة أعمال المنظمة وتفحص سلوكها ومراقبة اوضاعها وفعاليتها، وتوجيه الاداء نحو الاتجاه الصحيح للمحافظة على الاستمرارية(Naima,2015:20). وبشكل أكثر تحديدًا ، فأن الإدارة المالية العامة (PFM) هي النظام الذي يخطط القطاع الحكومي من خلاله لتوجيه الموارد المالية وتوجيهها والتحكم فيها حتى يتسنى تحقيق أهداف الخدمة العامة بكفاءة وفعالية. إنه يقود الأداء المالي للقطاع الحكومي من خلال الاستخدام الفعال للأموال العامة ويمتد على مجموعة من الأنشطة بما في ذلك التخطيط والميزنة والمحاسبة الإدارية وإعداد التقارير المالية والضوابط المالية والمراجعة الداخلية والخارجية التي تسهم في إدارة فعالة وشفافة وقوية مسؤولية عامة(Sarr,2015: 3).

2.معايير الاداء المالي :

ان التوصل الى رقم معين في أي قائمة من القوائم المالية للمنظمة، لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الارقام لمعرفة الموقف المالي لهذه المنظمة، وهناك عدة معايير يمكن من خلالها المقارنة بين هذه الارقام وهي كما يأتي:- (Abdel-Rahim,2015:112) المعايير التأريخية: تعتمد هذه المعايير على اداء المنظمة للسنوات السابقة، واهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في اعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمنظمة والكشف عن مواضع القوة والضعف(Taleb & Al-Mashhadani,2011:73). المعايير القطاعية: تشير هذه المعايير الى معدل اداء مجموعة من المنظمات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمنظمة بالنسب المالية للمنظمات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة(Taleb & Al-Mashhadani,2011:74). المعايير المطلقة (النمطية): وهي أقل وأضعف من المعايير الاخرى من حيث الاهمية، وتشير تلك المعايير الى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المنظمات الخدمية، وتقاس بها التقلبات الواقعية(Al-Mashhadani,2009:61). المعايير المستهدفة: وهي تلك المعايير التي تضعها المنظمات وتخطط للوصول اليها في ضوء امكانياتها المادية والبشرية المتاحة(Abdel-Rahim,2015:113).

ب. تقييم الاداء المالي الحكومي :

يعني تقييم الاداء المالي: تقديم حكماً ذو قيمة على ادارة الموارد المالية المتاحة للإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات اطرافها المختلفة(Naima,2015:22). يمكن القول ان عملية تقييم الاداء مجموعة من الخطوات المتسلسلة للتعرف على الكيفية التي تم بها تنفيذ خطط المنظمة وأهدافها المرسومة، وكيفية استغلال المنظمة لمواردها المالية والبشرية لتحقيق اعلى كفاءة مالية ممكنة(Al-Ameri & Al-Athari,None:12). يجب أن تستند مبادئ الإدارة العامة إلى الأساليب المنهجية والعلمية لإدارة وتقييم الأداء المالي (Jordaan,2013: 35)

ان تقييم الاداء المالي يزود المنظمة بتغذية راجعة عن اداء العاملين من اجل تطويره بخطط مستقبلية، ويزودها بوثائق داعمة للقرار، والتي تسترشد بها المنظمة في صياغة استراتيجيتها والنهوض بمستوى اداء المنظمة(Nadeem,2013:32). ان الاداء المالي يمثل المعيار الذي بواسطته يتم المقارنة والتحقق، وبذلك فبواسطة الاداء المالي تستطيع المنظمات الحكومية من السيطرة على جميع الانشطة والعمليات التي تستوجب لتحقيق اهدافها، وهو يستند الى مجموعة من المقاييس. اذا لعملية تقييم الاداء المالي في أي منظمة كانت كبيرة أم صغيرة له أهمية كبيرة وفقاً لما يأتي: متابعة ومعرفة نشاط المنظمة وطبيعته. متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمنظمة. المساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات. المساعدة في فهم البيانات المالية (Jaber,2018:60).

جـ. التحليل المالي الحكومي :

بات من الضروري القيام بعملية التحليل المالي لغرض تقييم الاداء المالي للمنظمة، حيث ينظر الى التحليل المالي بأنه "عبارة عن اجراءات تحليلية مالية لتقييم اداء المنظمة في الماضي وامكانية الارتقاء به مستقبلاً" وهناك من عرف التحليل المالي بأنه " عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد اهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم اداء المنظمة بقصد اتخاذ القرارات" (Al-Mashhadani,2009:56). وتعرف ايضاً: "هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة، وفهمها بهدف تشخيص وتقييم اداء المنظمة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي"(Khanfar & Al-Matarna,2011:72). تحليل البيانات المالية هو جانب من جوانب وظيفة التمويل الشاملة التي تتضمن فحص البيانات التاريخية للحصول على معلومات حول الحالة المالية الحالية والمستقبلية للمنظمة. يمكن تطبيق التحليل المالي في مجموعة واسعة من المواقف لإعطاء المديرين المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرار حاسم. يشير تحليل البيانات المالية إلى تقييم لأداء المنظمة أو نشاطها الفرعي أو مشروعها أو استقرارها. وإنه يقيس الكفاءة والأداء العام للمنظمة. كما أنها تستخدم لتحليل أداء المنظمة المالي الماضي، وتحديد الاتجاه المستقبلي للمركز المالي لها (Angelique,2014: 1-2). يمثل التحليل المالي مجموعة من الاساليب والطرق الرياضية والاحصائية والفنية، التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية، من اجل تقييم اداء المنظمات في الماضي والحاضر، والتوقع ما ستكون عليه في المستقبل(Al-Ardi,2013:54).

المبحث الثالث / الاطار العملي

تمهيد :

وتأتي اهمية الاطار العملي من خلال الدخول في عمق البحث، واستخدام الادوات العلمية لأثبات اهدافه، والتوصل الى الحلول المناسبة لمشكلة البحث. ولتقييم قرارات الانفاق التي تتخذها الادارة العليا وتقييم الاداء المالي للمديرية مجال البحث، فقد استخدم الباحث الادوات المالية لهذه التقييمات، ومنها: التحليل المالي الفعلي لقرارات الانفاق، التحليل الافقي، التحليل العمودي، وتحليل النسب المالية للأداء المالي)، للبيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية، وضمن الحدود الزمنية للبحث. بالاضافة الى استخدام الاساليب الاحصائية لبيان علاقات الارتباط والتأثير ما بين قرارات الانفاق والاداء المالي.

وسيتضمن هذا الاطار العملي ما يأتي:

أولاً: تحليل قرارات الانفاق الحكومي لمديرية مجاري محافظة ديالى

ويقسم هذا التحليل المالي لقرارات الانفاق الحكومي الى قسمين (قرارات الانفاق التشغيلي و قرارات الانفاق الاستثماري)، وكما يأتي :

أ. تحليل قرارات الانفاق التشغيلي :

للوقوف على صورة اكثر وضوحا على قرارات الانفاق التشغيلي المتخذة من قبل الدائرة مجال البحث وسلوك واتجاهات هذه القرارات فان الباحث سيعتمد على تحليل بنود القوائم المالية المختلفة والمعتمدة في المديرية ، والتي من خلالها سيتم رصد التغيرات التي حدثت فيها خلال اكثر من مدة مالية، وهي جداول تتضمن في متنها المبالغ المالية التي انفقتها مديرية مجاري محافظة ديالى لمدة (5) سنوات وهي المدة الممتدة ما بين (2014-2018) لكل عنصر من عناصر الانفاق التشغيلي الستة وهي: (الرواتب والاجور، المستلزمات السلعية، المستلزمات الخدمية، الاندثارات، المصروفات التحويلية، والمصروفات الاخرى). وسوف يستخدم الباحث ادوات التحليل المالي لقرارات الانفاق التشغيلي للمديرية مجال البحث واهمها (تحليل طبيعة القرارات المالية، تحليل الواقع الفعلي، التحليل الافقي، والتحليل العمودي) لتحليل البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية وكما يأتي :

1.تحليل طبيعة قرارات الانفاق التشغيلي

يبين الباحث في الجدول(1) التحليل المالي لقرارات الانفاق التشغيلي للمديرية مجال البحث. للفترة الممتدة ما بين (2014-2018)، من البيانات المستخرجة من القوائم المالية من المديرية مجال البحث. وكما يأتي:

جدول (1) تحليل الواقع الفعلي لقرارات الانفاق التشغيلي(اقرب مليون)

ت	اسم الحساب	السنوات					المجموع	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط
		2014	2015	2016	2017	2018				
1	الرواتب والاجور	5349	4855	4525	4407	4652	23788	5349	4407	4758
2	المستلزمات السلعية	644	286	158	156	121	1365	644	121	273
3	المستلزمات الخدمية	2467	1203	673	485	566	5394	2467	485	1079
4	الاندثارات	202	188	190	631	652	1863	652.390	187.722	373
5	المصروفات التحويلية	9	54	1	11	8	83	54	1	17
6	المصروفات الاخرى	0	85	0	1152	0	1237	1151.842	0	247
المجموع		8671	6671	5547	6842	5999	33730	8671	5547	6746

من الجدول (1) ومن خلال الخبرة التي يمتلكها والمعلومات التي حصل عليها الباحث من خلال المقابلات الشخصية عن المديرية، فيما يخص القرارات المالية للنفقات التشغيلية. يبين الباحث الملاحظات عن القرارات المالية ادناه :

اجمالاً كانت سنة الاساس (2014) تمثل اعلى نفقات تشغيلية قامت المديرية مجال البحث بصرفها في هذه السنة، بسبب التخصيصات المالية الكبيرة للحكومة المركزية للدوائر الخدمية آنذاك، ومن ثم بدأت بالانحدار للأعوام (2015-2017) بسبب الوضع الاقتصادي وحالة التقشف التي مر بها العراق، ثم بدأت بالارتفاع الطفيف في عام (2018) نتيجة لاعتماد المديرية مجال الدراسة على الايرادات التي تحصل عليها من التمويل الذاتي (اجور الجباية) التي أصبحت حالياً اعلى اهمية من التخصيصات المالية المتدنية للحكومة المركزية.

وانصبت القرارات المالية بشكل كبير وواضح في زيادة نفقات المستلزمات الخدمية، وهذا مؤشر على الاهتمام بهذا النفقات كونها تمثل العمل الرئيسي للمديرية مجال البحث، وانخفاض تدريجي لكل السنوات في نفقات المستلزمات السلعية، وهذا يعطينا مؤشر مستقبلي عن اتخاذ قرارات مالية بتخفيض هذا النوع من النفقات.

أما القرارات المالية في نفقات الرواتب والاجور فهي متغيرة بشكل طفيف وهذا مؤشر عن الاستقرار المالي. أما لباقي النفقات (الاندثار، المصروفات التحويلية، والمصروفات الاخرى) فان نتائج التحليل المالي يبين التذبذب وعدم الثبات فيها، وهذا مؤشر عن عدم استقرار القرارات المالية بشأنها.

ان القرارات المالية للأنفاق التشغيلي التي يتم اتخاذها في المديرية مجال البحث، كلما كانت متوافقة مع نسب الصرف المعتمدة من قبل الوزارة، كلما كانت القرارات المالية صائبة. لأن الانخفاض والارتفاع عن

النسبة المحددة في التعليمات الخاصة بالصرف، يعطينا مؤشر على عدم اتخاذ قرارات مالية مناسبة، وهذا يأتي من خلال الدور المهم لمسؤول الحسابات في تزويد الادارة العليا بالمعلومات الكافية عن الموقف المالي لكي لا يتجاوز عن النسب المقررة.

هناك قرار مالي مهم يمكن ان يتخذه المدير صاحب القرار وبمشاركة مهمة من قبل مسؤول الحسابات، وهو قرار المناقلة بين الفصول، لتحويل الفائض من الاموال في هذا الفصل، لسد النقص في اموال الفصل الآخر، حتى يمكن الالتزام والتطابق مع النسب المعتمدة في عمليات الصرف.

ان القرار المالي الناجح هي قدرة متخذ القرارات المالية على كيفية تخصيص الموارد المالية حسب الاولوية والخطط الموضوعة لتحقيق الاهداف لكل شعب المديرية مجال البحث. كذلك تحقيق الهدف الرئيسي للمديرية مجال البحث لسد حاجة المجتمع من الخدمات المقدمة بالكفاءة والجودة العالية.

أما بالنسبة للقرارات المالية الخاصة بالمصروفات التحويلية فهي قرارات تتخذ في حالة قيام المديرية مجال البحث بدفع تعويضات او غرامات للغير عند حدوثها. وهي تشكل نسبة 1% من مجموع نسب الصرف لباقي النفقات التشغيلية.

أما بالنسبة للقرارات المالية الخاصة بالمصروفات الاخرى، فهي قرارات مالية غير متكررة، ويقوم المدير المالي باتخاذها في حالات معينة، وتسجل في حساب فرعي هو (مصروفات سنوات سابقة) ضمن حساب المصروفات الاخرى. مثل القرار المالي بصرف مبلغ (85) مليون دينار عن رواتب الاجور اليومية ولعدة سنوات في عام (2015). وايضاً قرار مالي باحتساب مبلغ الاندثار لسنوات سابقة عن الموجودات الثابتة التي لم يتم حسابها سابقاً بقيمة (1152) في عام (2017).

2.<u>تحليل الواقع الفعلي لقرارات الانفاق التشغيلي</u>

من الجدول (1) الذي يعرض تحليل الواقع الفعلي لأجمالي النفقات التشغيلية التي قامت بإنفاقها المديرية مجال البحث فعلياً للفترة الزمنية الممتدة (2014-2018) .وكذلك هيكل الانفاق على المجالات التشغيلية المختلفة وكذلك الحدود العليا والدنيا ومتوسط الانفاق على تلك المجالات. وعلى ضوئها يبين الباحث الملاحظات الآتية:

- بلغ مجموع النفقات التشغيلية المصروفة من قبل مديرية مجاري ديالى مجتمعة (33730) مليون دينار خلال السنوات الخمس مجال البحث، مبتدئة بمبلغ (8671) مليون دينار في عام 2014، ليصل في عام 2018 الى (5999) مليون دينار، على ان المتوسط العام لهذا النوع من النفقات قد بلغ (6746) مليون دينار وهو يتراوح ما بين(5547) مليون دينار كحد ادنى في عام و(8671) مليون دينار كحد اعلى في عام.
- ان المتوسط السنوي لأجمالي النفقات التشغيلية في المديرية مجال البحث خلال مدة البحث بلغ(6746) مليون دينار. وكان الحد الاعلى له في عام (2014) بلغ (8671) مليون دينار. والحد الادنى له في عام (2016) بلغ (5547) مليون دينار.
- وعند الدخول الى هيكل الانفاق التشغيلي في المديرية مجال البحث ابتداء من قرارات الانفاق على الرواتب والاجور فكانت مبتدئة بمبلغ (5349) مليون دينار في عام (2014)، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي الى ان يصل لأدنى حد في عام (2017) ليصل الى (4407) مليون دينار، ثم ارتفع قليلاً في عام (2018) ليصل الى (4652) مليون دينار. وكان المتوسط السنوي له قد بلغ (4758)مليون دينار، والحد الاعلى له كان في عام (2014) ببلغ (5349) مليون دينار، والحد الادنى له في عام(2017) بلغ (4407) مليون دينار.
- أما قرارات الانفاق على المستلزمات السلعية، نجد أن عام (2014) ايضا كانت اعلى نفقة تشغيلية في هذا الباب بمبلغ (644) مليون دينار، ثم بدأت بالانخفاض بالتدريج حتى عام (2018) لتصل الى (121) مليون دينار. وكان المتوسط السنوي له قد بلغ (273) مليون دينار.
- بالنسبة لقرارات الانفاق على المستلزمات الخدمية، فان عام (2014) كانت اعلى نفقة تشغيلية لهذا الحساب، بلغت (2467) مليون دينار، ثم بدأت بالانخفاض تدريجياً حتى وصلت لأدنى مبلغ (485) مليون دينار في عام (2017). ثم ارتفعت في عام (2018) لتصل الى (566) مليون دينار. وكان المتوسط السنوي (1079) مليون دينار.
- أما قرارات احتساب نفقات الاندثار، نجد في عام (2014) ان النفقات قد بلغت (202) مليون دينار، ثم انخفضت لتصل الى (188) مليون دينار في عام (2015)، ثم ارتفعت قليلاً لتصل الى (190) مليون دينار، ثم ارتفعت ارتفاعاً كبيراً لتصل اقصى حد لها في عام (2018) بمبلغ (652) مليون دينار. وكان المتوسط السنوي لحساب الاندثار هو (373) مليون دينار.
- النسبة لقرارات الانفاق على المصروفات التحويلية، نجد أن مبلغ الانفاق لهذا الحساب في عام (2014) وصل (9) مليون دينار، ثم ارتفع ارتفاعاً كبيراً في السنة اللاحقة (2015) ليصل الى (54) مليون دينار، ثم انخفض انخفاضاً كبيراً في عام (2016) ليصل الى (1) مليون دينار ، ثم عاد الى الارتفاع ليصل الى (11)

مليون دينار في عام (2017)، ثم ينخفض مرة اخرى ليصل الى (8) مليون دينار. وكان المتوسط السنوي للمصروفات التحويلية هو (17) مليون دينار.

- واخيرا بالنسبة الى قرارات الانفاق على المصروفات الاخرى، وهي تمثل (مصروفات السنوات السابقة)، حيث سجلت كنفقات تشغيلية خلال الـ(5) سنوات المراد تحليلها، فقط في عام (2015) بمبلغ (85) وهي تمثل الحد الادنى ، وعام (2017) بمبلغ (1152) وهي تمثل الحد الاعلى لهذا الحساب.

3.التحليل الافقي لقرارات الانفاق التشغيلي

جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة التغيرات التي حصلت في اكثر من سنة مالية، وهذا التحليل سيمكن المحلل من معرفة مدى الارتفاع والانخفاض، وكذلك التعرف اذا ما كان هناك تذبذب وثبات في النفقات التشغيلية خلال الاعوام المنوي تحليلها.

جدول (2) التحليل الافقي لقرارات الانفاق التشغيلي

ت	اسم الحساب	السنوات بنسبة مئوية					مجموع السنوات	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط
		2014	2015	2016	2017	2018				
1	الرواتب والاجور	-	-9	-7	-3	5	-14	5	-9	-4
2	المستلزمات السلعية	-	-55	-45	-15	-22	-137	-15	-55	-34
3	المستلزمات الخدمية	-	-51	-44	-27	16	-106	16	-51	-27
4	الاندثارات	-	-7	1	230	3	227	230	-7	57
5	المصروفات التحويلية	-	502	-97	692	-26	1071	692	-97	258
6	المصروفات الاخرى	-	0	-100	0	-100	-200	0	-100	-50
المجموع		-	-23	-17	23	-12	-29	23	-23	-7

بالاعتماد على نتائج الجدول (2) والذي يعرض التحليل الافقي لخمس سنوات (2014-2018) كنسب للتغيرات لأجمالي قرارات النفقات التشغيلية التي تتخذها المديرية مجال البحث، وايضاً تحليل لنسب تغير النفقات لكل حساب ولكل السنوات المراد تحليلها. نجد ان نسب التغير متباينة بين نسب سالبة ونسب موجبة من حساب الى آخر، وكما يأتي:

- بالنسبة لأجمالي النفقات التشغيلية، نجد ان سلوكها كان يتصف بالتذبذب بين انخفاض وارتفاع فبعد ان انخفضت بنسبة (-23%) في عام 2015 عما كانت عليه في عام 2014 انخفضت مرة اخرى في العام التالي 2016 بنسبة (-17%) في حين ارتفعت وبنسبة جيدة (23%) في عام 2017 ، وعلى العكس من ذلك انخفضت في عام 2018 وبنسبة (-12%) ، على انه يمكن القول ان الاتجاه العام لحركة النفقات التشغيلية كان يتراوح بين انخفاض بنسبة (-23%) في عام 2015 وارتفاع بنسبة (23%) في عام 2017 وبمتوسط عام بلغ (-7%) وهذا ما يؤكد التذبذب الحاصل في سلوك هذا النوع من النفقات خلال مدة البحث ويشير الى عدم الاستقرار في اتخاذ القرارات المالية التشغيلية.
- وبخصوص سلوك نفقات الرواتب والاجور، نجد انها تتصف بالانخفاض عموما وهو ما تشير اليه نسب التغير السالبة خلال السنوات الثلاث الاولى (-9% ، -7% ، -3%) على التوالي على انها ارتفعت في السنة الاخيرة 2018 وبنسبة موجبة (5%) ، وبالتالي يكون الاتجاه العام لهذه النفقات يتراوح ما بين انخفاض بنسبة (-9%) في عام (2015)، وارتفاع بنسبة(5%)في عام (2018) وبمتوسط عام بلغ (-4%). اي ان القرارات المالية تتجه نحو الانخفاض عموما.
- وبخصوص سلوك نفقات المستلزمات السلعية ، نجد أن جميع التغيرات تتصف بالانخفاض وبنسب سالبة خلال السنوات الخمس، وكان المتوسط السنوي بلغ (-34%)، والحد الاعلى بلغ (-15%) في عام (2017)، والحد الادنى بلغ (-55%) في عام (2015). وهذا يشير ان القرارات المالية المتخذة تتجه نحو الانخفاض عموماً.
- وبالنسبة لسلوك نفقات المستلزمات الخدمية، نجد أن جميع التغيرات تتصف بالانخفاض عموماً وهو ما تشير اليه نسب التغير السالبة خلال السنوات الثلاث الاولى (-51%، -44%، -27%) على التوالي، على انها ارتفعت في السنة الاخيرة(2018) بنسبة موجبة(16%) وبالتالي يكون الاتجاه العام لهذا النوع من النفقات

يتراوح ما بين انخفاض بنسبة (-51%) في عام (2015) وتمثل الحد الادنى، وكحد اعلى في عام (2018) بنسبة تغير موجبة (16%). وكان المتوسط السنوي (-27%). وهذا يشير ان القرارات المالية المتخذة تتجه نحو الانخفاض عموماً. ولكن من المحتمل مستقبلاً ان القرارات المالية تتجه نحو ارتفاع في النفقات بعد ارتفاع النسبة في عام (2018).

- بالنسبة لسلوك نفقات الاندثار على الموجودات الثابتة، فنجد أن في عام (2015) كانت نسبة سالبة (-7%) وهي تمثل الحد الادنى للسنوات. أما باقي النسب فهي نسب موجبة ولكن بشكل متذبذب، وكان الحد الاعلى للسنوات في عام (2017) بنسبة (230%). وكان المتوسط السنوي (57%). وهذا يشير الى عدم استقرار القرارات المالية.
- أما بخصوص سلوك نفقات المصروفات التحويلية، نجد أن هناك مؤشر على وجود تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض بين السنوات المالية. وكان المتوسط السنوي لنسب التغير (258%)، وكان الحد الاعلى بنسبة موجبة (692%) في عام (2017)، والحد الادنى بنسبة سالبة (-97%) في عام (2016). وهذا يشير الى عدم استقرار القرارات المالية المتخذة من قبل المديرية مجال البحث في مثل هذه النفقات.
- أما بالنسبة لسلوك نفقات المصروفات الاخرى، نجد ان هناك مؤشر على وجود تذبذب في التغير في النفقات ما بين (0) في عامي (2015 و 2017) كحد اعلى، ونسبة سالبة بنسبة (100%-) في عامي (2016 و 2018). وكان المتوسط السنوي بنسبة (50%-). وهذا يشير الى عدم استقرار القرارات المالية المتخذة في مثل هذا النوع من النفقات.

4.<u>التحليل العمودي لقرارات الانفاق التشغيلي</u>

هذا التحليل يعمل على ايجاد العلاقة بين فقرات أو بنود الميزانية العمومية، أي ايجاد الاهمية النسبية لكل بند في المجموعة الرئيسية من مكونات الميزانية العمومية هذا التحليل يتحقق من خلال التعبير عن كل فقرة في القوائم المالية كنسبة مئوية من الاجمالي

جدول (3) التحليل العمودي لقرارات الانفاق التشغيلي

ت	اسم الحساب	السنوات بنسبة مئوية					مجموع السنوات	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط
		2014	2015	2016	2017	2018				
1	الرواتب والاجور	62	73	82	64	78	359	78	62	72
2	المستلزمات السلعية	7	4	3	2	2	18	7	2	4
3	المستلزمات الخدمية	29	18	12	7	9	75	29	7	15
4	الاندثارات	2	3	3	9	11	28	11	2	6
5	المصروفات التحويلية	0	1	0	1	0	2	1	0	0
6	المصروفات الاخرى	0	1	0	17	0	18	17	0	4
المجموع		100	100	100	100	100				

بالاعتماد على النتائج التي يعرضها الجدول (3) في اعلاه والذي يبين الاهمية النسبية لكل نفقة تشغيلية قياساً بإجمالي النفقات التشغيلية، للسنوات الخمس المنوي تحليلها. وكما يأتي :

- يلاحظ ان الاهمية النسبية لكل نفقة تشغيلية تراوحت بين نفقات الرواتب والاجور كحد اعلى للسنوات الثلاث الاولى بنسب (62%، 73%، 82%) على التوالي، و كحد ادنى عند كل من المصروفات التحويلية والمصروفات الاخرى لنفس السنوات بنسب (0، 1%، 0) على التوالي. وفي عام (2017) كان الحد الاعلى (64%) في نفقات الرواتب والاجور، وكحد ادنى (1%) للمصروفات التحويلية. وفي عام (2018) كان الحد الاعلى (78%) لنفقات الرواتب والاجور، وكحد ادنى (0) عند كل من المصروفات التحويلية والمصروفات الاخرى.
- وكان المتوسط للأهمية النسبية لأجمالي النفقات على مدى السلسلة الزمنية تراوحت بين (72%) كحد اعلى لنفقات الرواتب والاجور، و (0) كحد ادنى في المصروفات التحويلية.

ب. <u>تحليل قرارات الانفاق الاستثماري</u>

تناقش هذه الفقرة قرارات الانفاق الحكومي الاستثماري في مديرية مجاري محافظة ديالى، من خلال عرض المشاريع الاستثمارية للمديرية مجال البحث. فقد اعتمد الباحث في هذا المبحث على البيانات الفعلية المستخرجة والموثقة في شعبتي التخطيط والمتابعة والتنفيذ ، وكذلك قد حصل الباحث على معلومات اخرى من خلال اللقاءات الشخصية التي قام بها مع المهندسين مسؤولي دوائر المهندس المقيم للمشاريع الاستثمارية، ولجان الاشراف ومسؤولي الشعب الفنية وبعض الموظفين الفنيين.

يمكن تقسيم قرارات الانفاق الاستثماري الى ثلاثة أقسام حسب جهة اتخاذها وكما يأتي:-

- قرارات الانفاق الاستثماري لمشاريع الخطة الاستثمارية.
- قرارات الانفاق الاستثماري لمشاريع تنمية الاقاليم.
- قرارات الانفاق الاستثماري لمشاريع بأسلوب تنفيذ العمل أمانة.

1.قرارات الانفاق لمشاريع الخطة الاستثمارية

وهي قرارات المشاريع الاستراتيجية التي تقوم بتنفيذها وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة، وهي من الوزارات ذات التمويل المركزي التي تعتمد بالدرجة الاساس على الموازنات المركزية، أي يخصص لهذه الوزارة ميزانية من قبل وزارة المالية ويتم المصادقة عليها من قبل البرلمان العراقي. وتوجد بعض القرارات المالية التي تتخذها مديرية مجاري ديالى مجال البحث ، ويتحدد عمل المديرية في الاغلب على الجانب الاشرافي على تنفيذ المشاريع من قبل الكادر الفني من مهندسين وفنيين مختصين في اعمال خطوط المجاري. حيث تقوم مديرية مجاري ديالى بتشكيل دائرة المهندس المقيم للأشراف الهندسي والفني على تنفيذ هذه المشاريع، ومدى مطابقتها للمواصفات في الكشوفات التي ادرجت في العقد المبرم من قبل الوزارة مع الشركة المنفذة. وهي بواقع ستة مشاريع استثمارية فقط على مستوى المحافظة .

- آلية اعداد الخطة الاستثمارية:

يقدم الباحث تحليلاً عن طبيعة مشاريع الخطة الاستثمارية (الاستراتيجية) وكيفية تنفيذها، من خلال البيانات والمعلومات التي حصل عليها من خلال المقابلة الشخصية مع المهندسين مسؤولي دوائر المهندس المقيم، من خلال طرح بعض الاسئلة عليهم وتمت الاجابة عليها وتم تدوين الملاحظات الآتية :-

1) تقوم وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة بتحديد الاحتياجات العامة لمشاريع الخطة الاستثمارية للوزارة لتطوير قطاع الصرف الصحي ورفعها الى الحكومة المركزية لغرض ادراجها ضمن خطة الحكومة المركزية للمشاريع الاستثمارية (الاستراتيجية) وعلى مستوى العراق.

2) تكون مساهمة المديرية مجال البحث في هذه الخطة فقط في توفير المعلومات اللازمة عن عدد سكان المنطقة المراد انشاء المشروع فيها، كون هذه المعلومات مهمة في تحديد الكلفة التخمينية، واحتمالات الزيادة في السكان حسب معدلات النمو السكاني، وهذه المعلومات يتم الحصول عليها من مديرية الاحصاء في المحافظة. وكذلك تحديد الانشطة الصناعية والتجارية ودوائر الدولة لأنها تدخل ضمن احتساب الكلفة التخمينية للمشروع عند التصميم.

3) تقوم الوزارة بالاعلان عن اجراء مناقصات لتنفيذ المشاريع الاستثمارية، وبعد احالة المشروع الى الشركة المنفذة، يتم التعاقد معها وفق الشروط والمواصفات المبينة في العقد.

4) أغلب مشاريع الخطة الاستثمارية تشترط على الشركة المنفذة أن تكون الدراسات والتصاميم للمشروع مصممة من قبل شركة اجنبية متخصصة في هذا النوع من المشاريع، وتبقى هذه الشركة المصممة على اتصال مع الشركة المنفذة للمشروع خلال فترة الانشاء، في حال وجود بعض العقبات أو اجراء تغيير في التصاميم.

5) تتحدد مسؤولية المديرية مجال البحث في الاشراف الهندسي والفني باعتبارها ممثلة عن وزارة الاسكان والاعمار والبلديات العامة في المشروع، وهي مسؤولة أمامها عن مطابقة المواصفات الفنية والهندسية خلال مرحلة تنفيذ الاعمال لحين الانتهاء من المشروع.

6) أما المهندس المقيم هو من يحدد نسب الانجاز في تنفيذ الفقرات الخاصة في العقد وفق المواصفات المتعاقد عليها. ولا يوجد اي ارتباط مالي ما بين المديرية مجال البحث وبين الشركة المنفذة للمشروع، انما يكون الارتباط مباشر مع الوزارة. وان نسب الانجاز يتم على ضوئها صرف المبالغ وفق فقرات العقد التي تم تنفيذها، وعلى الاغلب تكون عملية صرف المبالغ شهرية أو اكثر من شهر ولا يجوز الصرف باقل منه، وهذا الصرف لا يتم الا بعد قيام الوزارة بمقارنة نسب الانجاز مع العقد المبرم، ومن ثم تتم عملية تدقيقها ثم صرفها.

7) يتم تشكيل لجنة من قبل الجهة المستفيدة من المشروع لغرض الأستلام الأولي للمشاريع الاستثمارية في حالة انجاز المشروع بنسبة 100%. ومن ثم القيام باجراء التشغيل التجريبي لفترة محددة في العقد لبيان مدى صلاحية عمل المشروع ضمن الشروط والمواصفات المدرجة في العقد. وبعد ذلك تتم عملية الاستلام النهائي

للمشروع من قبل لجنة أخرى مشكلة لهذا الغرض. ويذكر فيها ايضاً مدة الصيانة التي تتحملها الشركة المنفذة للمشروع.

- استعراض مشاريع الخطة الاستثمارية

ان معظم المشاريع التي تقوم بتنفيذها الوزارة تتميز بكبر حجمها وتعقيدها وتتطلب وقتاً طويلاً لإنجازها، واستثمار اموالاً كبيرة. وعادة تكون عملية التخطيط والتصميم معقدة نتيجة لكبر حجم المشاريع لهذه الخطة، وكذلك تتطلب هذه المشاريع توفير المواد والمعدات والايدي العاملة الماهرة من مهندسين وفنيين ومدى امكانية توفيرها بالوقت المناسب والمحدد لإنجاز المشروع. ومن خلال الجدول (4) يعرض الباحث المعلومات الخاصة بمشاريع الخطة الاستثمارية المنجزة. وكذلك يعرض الجدول (5) مشاريع الخطة الاستثمارية غير المنجزة. وكما يأتي:

جدول (4) مشاريع الخطة الاستثمارية المنجزة (أقرب مليون)

ت	السنة	عدد المشاريع	مبالغ الاحالة
1	2008	1	52681
2	2013	2	2744
المجموع		3	55425

جدول (5) مشاريع الخطة الاستثمارية الغير منجزة (أقرب مليون)

السنة	عدد المشاريع	مبالغ الاحالة
2012	3	191534

- قرارات الانفاق الاستثماري لمشاريع الخطة الاستثمارية

هناك قرارات مالية تقوم المديرية مجال البحث باتخاذها في الخطة الاستثمارية وهي:

1) قرار تحديد الكلفة التخمينية : يتم تحديد الكلفة التخمينية للمشروع الاستثماري على ضوء المعلومات عن عدد السكان الذي يخدمه المشروع، اضافة الى تحديد عدد الدوائر الحكومية والنشاطات التجارية والصناعية العاملة في المنطقة التي يخدمها هذا المشروع.

2) قرار الموافقة على شراء المواد: تقوم دائرة المهندس المقيم بعملية الفحص المختبري، من خلال المختبرات الحقلية الموجودة في المشروع يومياً، أو فحص المواد المشتراة في مختبرات تخصصية مثل الحديد والانابيب للتأكد من مدى مطابقة المواد للمواصفات المطلوبة، والذي على ضوء هذه النماذج المفحوصة يتم الموافقة على شراء المواد من قبل الشركة.

3) قرار تحديد نسب الانجاز: وهو القرار المالي عند قيام المهندس المقيم تحديد نسب الانجاز للمشروع التي على ضوئها يتم صرف السلف الخاصة بالمشروع الى الجهة المنفذة له، وبهذا يمكن عده قراراً مالياً.

2.قرارات الانفاق الاستثماري لمشاريع تنمية الاقاليم

ان معظم المشاريع التي تقوم بتنفيذها محافظة ديالى ضمن خطة تنمية الاقاليم تتسم بصغر حجمها وقصر مدة تنفيذها، وتكلفتها القليلة، مقارنة بمشاريع الخطة الاستثمارية المنفذة من قبل الوزارة. ولكنها تمتاز بأعدادها الكبيرة وحسب احتياجات المناطق الى خدمات شبكات مجاري مياه الصرف الصحي ومجاري مياه الاطار. ويتم تشكيل لجان اشراف من قبل المديرية مجال البحث لغرض الاشراف على سير تنفيذ هذا النوع من المشاريع.

ولغرض فهم وتوضيح آلية اتخاذ القرارات المالية للإنفاق الاستثماري، يعرض الباحث أولاً المعلومات الخاصة بآلية وكيفية وضع خطة مشاريع تنمية الاقاليم التي تنفذها المحافظة لصالح الجهة المستفيدة وهي مديرية مجاري ديالى مجال البحث. وكذلك يستعرض المشاريع الخاصة بها (للمنجزة والغير منجزة) معتمداً على البيانات الموجودة في شعبة التخطيط والمتابعة في المديرية مجال البحث.

- آلية اعداد خطة مشاريع تنمية الاقاليم

لعدم توفر البيانات الموثقة عن آلية اعداد خطة مشاريع تنمية الاقاليم فقد اعتمد الباحث على عقد ورشة عمل (كونه احد منتسبي المديرية مجال البحث) مع السيدتين (رئيس المهندسين الاقدم جنان عبد الفتاح)

و(المهندسة زينب عبد الكريم) و(المساح الاقدم مثنى عبعوب علي) من شعبتي التخطيط والمتابعة والتنفيذ في المديرية ، وبعد مناقشة الموضوع ،استطاع الباحث ان يلخص هذه الالية وكما يأتي:-

1) يتم اعداد الخطة الخمسية للمشاريع الاستثمارية لخطة تنمية الاقاليم من قبل شعبة التنفيذ في المديرية مجال البحث. وهي المشاريع المقترحة لأدراجها ضمن الخطة الاستثمارية العامة مع مشاريع الدوائر الخدمية الاخرى في المحافظة، لغرض دراستها والمصادقة عليها. ويمكن تحديثها بين فترة واخرى باضافة مشاريع جديدة الى هذه الخطة وحسب حاجة المحافظة الى المشاريع الاستثمارية المهمة.

2) يتم رفع هذه المشاريع المقترحة الى المحافظة (قسم التخطيط والمتابعة) ونسخة منه الى مجلس محافظة ديالى، لغرض التصويت عليها والموافقة على تخصيص المبالغ لتنفيذ هذه المشاريع .

3) يدرج مع هذه المشاريع استمارة خاصة معدة من قبل وزارة التخطيط والمعتمدة حالياً من كافة الدوائر الخدمية يطلق عليها (استمارة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخدمية الصغيرة)،التي تعد بموجب التعليمات المرقمة (1) لسنة 1984 المعدلة والصادرة عن مجلس التخطيط (الملغى) وأسس دراسات الجدوى لمشاريع التنمية الصادرة عن وزارة التخطيط بكتابها المرقم (422) في 2008/10/27. التي يدرج فيها كل المعلومات الخاصة بالمشروع.

4) تقوم المحافظة بعد الموافقة على المشاريع بتوفير التخصيصات المالية للمشروع. ومن ثم القيام باجراء الاعلان عن وجود مناقصات على هذه المشاريع لغرض التقديم عليها من قبل الشركات والمقاولين. وتوجد لجنة في المحافظة تقوم بتشكيلها لغرض فتح العطاءات مكونة من اعضاء من الدوائر الخدمية المختلفة يتم ترشيحهم بطلب من المحافظة.

5) يتم تحويل هذه العطاءات الى لجنة ثانية (لجنة تحليل العطاءات)، وهي لجنة تقوم باجراء تحليل لكل العطاءات المقدمة وفقاً للشروط والمواصفات المطلوبة في تنفيذ المشروع، واستبعاد الشركات أو المقاولين الذين لا تنطبق عليهم الشروط، وليس بالضرورة ان يتم قبول أوطأ العطاءات اذا ما كانت مخالفة للمواصفات.

6) وبعد اصدار الامر الاداري بإحالة المشروع الى الشركة المنفذة، تتم عملية التعاقد مع هذه الشركة التي رست عليها المناقصة من قبل المحافظ، وليس الجهة المستفيدة من المشروع وهي مديرية مجاري ديالى لأنها لا تملك شخصية معنوية فلا يمكن التعاقد معها، وانما السيد المحافظ لديه هذه الشخصية للتعاقد.

7) تقوم محافظة ديالى بتشكيل دائرة المهندس المقيم إذا كان المشروع كبيراً أو لجنة اشراف في حال كون المشاريع صغيرة، وترشيح موظفين من المديرية مجال البحث، وليس بالضرورة ان يكون جميع موظفي دائرة المهندس المقيم من الجهة المستفيدة، وانما عضواً واحداً أو عضوين حسب ما تراه المحافظة. لغرض الاشراف على سير تنفيذ المشروع .

8) يتم تشكيل لجنة (لجنة تسليم الموقع) الى الشركة المنفذة، ويتم لاحقاً القيام ببعض الاجراءات منها اجراء الكشف الموقعي مع ممثلين عن الدوائر الخدمية تلافياً لوجود اي عارض يعيق تنفيذ العمل.

9) بعد انجاز المشروع بنسبة 100% يتم تشكيل لجنة استلام اولي للمشروع يكون فيها عضواً أو عضوين من مديرية مجاري ديالى، لغرض استلام المشروع، ويتم فيها تحديد مدة معينة لهذا الاستلام الأولي وحسب ما ذكر في العقد، وتكون هذه الفترة تجريبية، وتتحمل فيها الجهة المنفذة أي خلل أو ضرر يصيب المشروع، وكذلك القيام بأعمال الصيانة خلالها. وبعد ذلك يتم تشكيل لجنة أخرى للأستلام النهائي للمشروع، مع وجود عضواً فيها من الجهة المستفيدة (مديرية مجاري ديالى).

- استعراض مشاريع خطة تنمية الاقاليم

يعرض الباحث في الجدول (6) المشاريع المنجزة الخاصة بخطة تنمية الاقاليم في محافظة ديالى لمشاريع شبكة مجاري مياه الصرف الصحي ومجاري مياه الامطار للفترة (2012-2015)، كون هذا النوع من المشاريع قد بدأ العمل به في عام (2012) ثم توقف العمل بها بسبب عملية التقشف التي مر بها البلد. وكذلك يعرض الباحث الجدول (7) للمشاريع الغير منجزة.

جدول (6) مشاريع خطة تنمية الاقاليم المنجزة (أقرب مليون)

ت	السنة	عدد المشاريع	مبالغ الاحالة

1	2012	5	1664
2	2013	12	17543
3	2014	3	4086
4	2015	2	3096
المجموع		22	26389

جدول (7) مشاريع خطة تنمية الاقاليم الغير منجزة (أقرب مليون)

ت	السنة	عدد المشاريع	مبالغ الاحالة
1	2012	4	24994
2	2013	14	49037
المجموع		18	74031

- القرارات المالية للأنفاق الاستثماري لمشاريع تنمية الاقاليم.

تتم عملية الانفاق المالي على هذا النوع من المشاريع (تنمية الاقاليم) من قبل المحافظة، وحسب الكلف التخمينية التي وضعتها المديرية مجال البحث مع كل مشروع تم رفعه الى المحافظة للمشاريع التي تحتاجها المديرية من المشاريع الخدمية لشبكات المجاري. وهناك بعض القرارات المالية الخاصة بالانفاق الاستثماري تتخذها المديرية مجال البحث وهي:-

1) تحديد الكلفة التخمينية : يمكن عده قراراً مالياً للإنفاق الاستثماري، حيث تم تحديد الكلفة التخمينية لهذا النوع من المشاريع الاستثمارية، وعلى ضوئها يتم تحديد مبلغ الانفاق الاستثماري.

2) تحديد نسب الانجاز : قراراً مالياً بصرف المبالغ الخاصة بالسلف الى الجهة المنفذة، عند قيام لجنة الاشراف بتحديد نسب الانجاز لتنفيذ المشروع.

3.قرارات الانفاق الاستثماري للمشاريع باسلوب التنفيذ امانة

يعرض الباحث المعلومات الخاصة بالنوع الثالث من المشاريع التي تنفذ (بأسلوب التنفيذ أمانة) وفق التعليمات رقم (1) لسنة 2018 المرفق في الملحق رقم (3)، والذي يستند الى احكام المادة (13) من قانون وزارة التخطيط رقم (19) لسنة 2009 والفقرة (1) من القسم (14) من مر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (87) لسنة 2004.

- ألية اعداد خطة تنفيذ المشاريع الاستثمارية بأسلوب تنفيذ العمل أمانة

قام الباحث بجمع المعلومات والبيانات من شعبتي التنفيذ والحسابات من خلال الجداول والتعليمات الموثقة لديهم لتنفيذ الاعمال أمانة وكما يأتي آلية اعداد خطة المشاريع باسلوب تنفيذ العمل أمانة :-

1) من خلال لجنة تشكل لهذا الغرض تسمى (لجنة تنفيذ العمل أمانة) اذا كان المشروع مثبتاً في الموازنة الاستثمارية. بناءاً على احتياجات المديرية مجال البحث للمشاريع الاستثمارية للمناطق في الاقضية.

2) تتولى الجهة التي تروم تنفيذ العمل ما يأتي :-

تشكيل لجنة فنية تسمى (لجنة الكشف التخميني) برئاسة مهندس من ذوي الخبرة تتولى اعداد جدول الكميات والمواصفات الدقيقة والكلفة التخمينية، وكذلك اعداد المخططات، والتي يتم المصادقة عليها من قبل الآمر بالصرف أو من يخوله بغية اعتمادها لأغراض تنفيذ العمل. ثم تقوم بتشكيل لجنة تسمى (لجنة التدقيق) برئاسة مهندس من ذوي الخبرة لتدقيق ما أعدته اللجنة. وبعد ذلك يتولى الآمر بالصرف أو من يخوله المصادقة على أعمال اللجنتين. يتم تسليف لجنة تنفيذ العمل امانة على شكل أربعة دفعات أي بنسبة 25% من نسبة انجاز العمل.

3) تتولى لجنة تنفيذ العمل ما يأتي: شراء المواد الاولية من دوائر الدولة والقطاع العام أو من الاسواق المحلية وتنظم اللجنة عند كل عملية (قرار) يتضمن تفاصيل المواد المشتراة وكميتها وأسعارها، واصدار (قرار) يتضمن استخدام العمال واستئجار المكائن والآلات وكل ما يتطلبه العمل.

4) مسك سجل خاص من نموذج المحاسبة (66) تسجل فيها المقبوضات والمدفوعات في حقل الصندوق عن مبالغ الصرف.

- استعراض المشاريع الاستثمارية بأسلوب تنفيذ العمل أمانة

يعرض الباحث المشاريع الاستثمارية الخاصة بتنفيذ الاعمال بأسلوب (تنفيذ العمل أمانة)، من خلال البيانات الموجودة في شعبة التنفيذ وبموجب الجداول أدناه. للفترة الممتدة ما بين (2017-2019)، والتي تنفذ من قبل لجان التنفيذ المشكلة في المديرية مجال البحث. وكان سبب اختيار الباحث لهذه الفترة الزمنية أن هذا النوع من المشاريع قد بدأ العمل بها في عام (2107).

جدول (8) المشاريع المنفذة باسلوب تنفيذ العمل امانة (أقرب مليون)

ت	السنة	عدد المشاريع	المبالغ المخصصة
1	2017	15	963
2	2018	6	1490
3	2019	8	593
المجموع		29	3046

- القرارات المالية للأنفاق الاستثماري باسلوب التنفيذ أمانة

هنالك بعض القرارات المالية الخاصة بالانفاق الاستثماري لمشاريع تنفيذ العمل باسلوب الامانة، وهي قرارات مالية تتخذها اللجنة المنفذة للعمل بموجب المادة(4) من تعليمات رقم (1) لسنة 2018 وكما يأتي:

1) قرار شراء المواد الاولية : قرار مالي تتخذه لجنة تنفيذ المشروع لشراء المواد التي تحتاجها لأنجاز الاعمال من دوائر الدولة والقطاع العام ومن الاسواق المحلية.
2) قرار استخدام العمال: قرار مالي يتضمن تأجير العمال لتنفيذ العمل.
3) قرار استئجار المكائن والآلات: قرار مالي لتوفير متطلبات تنفيذ العمل من المكائن والمعدات والآلات في حالة عدم توفرها في المديرية مجال البحث.
4) قرار التعاقد عن طريق مقاولات ثانوية: قرار مالي عند التعاقد على تنفيذ جزء من العمل مع مقاولين ثانويين بنسبة لا تزيد على 40% من الكلفة المصدقة وفق التعليمات.
5) قرار زيادة فقرات تنفيذ العمل: قرار مالي زيادة لغاية (5%) من قيمة الكشف عند توفر التخصيصات المالية في حالة الحاجة الى اضافة في تنفيذ العمل.
6) قرار زيادة الكلفة : قرار مالي بزيادة الكلفة بناءاً على طلب لجنة تنفيذ العمل.

ثانياً: تحليل الاداء المالي لمديرية مجاري ديالى

ستكون هذه الفقرة المكمل لأدوات التحليل المالي باستخدام النسب المالية لغرض تقييم الاداء المالي، من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية. وان عملية التحليل المالي وتقييم الاداء المالي، ستعطينا مؤشراً الى مدى نجاح الادارة المالية في المديرية مجال البحث على اتخاذ قرارات التمويل المناسبة والتي تعزز من مستوى الاداء المالي. سيقوم الباحث بعرض جداول التحليل ولكل نسبة من النسب المالية وكما يأتي:-

أ. تحليل نسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر :

الهدف من هذه النسبة هو لتحليل كفاءة التخطيط والتنفيذ المالي للإيرادات، ولمعرفة مدى قدرة الادارة المالية على التخطيط الجيد، والاستفادة مستقبلاً من الاساليب العلمية في تقدير الايرادات للمديرية مجال البحث. والجدول(9) يوضح هذه التحليل. علماً بان الادارة المالية في المديرية تضع الميزانية التقديرية سنوياً وبنفس النسب دون تغيير.

جدول (9) الايراد الفعلي الى الايراد المقدر (ملايين الدنانير)

السنة	الإيراد المقدر	الإيراد الفعلي	نسبة التنفيذ المئوية
2014	4800	4917	%102
2015	4800	1758	%37
2016	4800	1812	%38
2017	4800	1000	%21
2018	4800	2784	%58
المجموع	24000	12271	%51
الحد الاعلى	4800	4917	%102
الحد الادنى	4800	1000	%21
المتوسط الحسابي	4800	2454	%51

بالاعتماد على نتائج التحليل للجدول (9) يبين الباحث الملاحظات الآتية:

1.بلغت نسبة اجمالي الايراد الفعلي الى إجمالي الايراد المقدر (51%) للسنوات الخمس مجال البحث، وتراوحت النسبة ما بين (102%) كحد أعلى في عام (2014)، ونسبة (21%) كحد أدنى في عام (2017). وان المتوسط الحسابي العام للنسبة بلغ (51%). وعلى العموم فان النسب في اغلب السنوات، معبرة عن عدم تحقيق الايراد المقدر بصورة جيدة، مما يؤشر ضعفاً في قرارات الايرادات الاجمالية لهذه المديرية.

2.بالنسبة للقرارات المالية، نجد أنها تتصف بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض في النسبة المئوية بين سنة وأخرى، ويعتبر القرار المالي لعام 2014 جيداً لأن التخطيط المالي كان جيداً عند التنفيذ حيث كان هناك تماثل بين التقديرين. أما باقي النسب فكانت القرارات المالية المتخذة في التخطيط المالي للميزانية التقديرية غير محسوبة بطريقة صحيحة، حيث لم تقم الادارة المالية في المديرية بتغيير النسب التقديرية على مدى السنوات الاربعة الباقية. ولكن بطبيعة الحال تعتبر هذه الميزانية التقديرية مسألة طبيعة تكون مقدرة بشكل أكبر من الفعلي، للحصول على تمويل اكبر.

ب. تحليل نسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي :

هذا التحليل يفيد في اعطاء مؤشرات حول قدرة ايرادات النشاط الخدمي (التمويل الذاتي) لتغطية النفقات التشغيلية. والهدف من معرفة هذه النسبة لتحقيق الاستقلالية المالية وتقليل الاعتماد على التخصيصات المالية الحكومية. وكما موضح في الجدول (10).

جدول (10) التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي (بملايين الدنانير)

السنة	الانفاق التشغيلي	التمويل الذاتي	نسبة التغطية المئوية
2014	3322	17	%0.5
2015	1816	110	%6
2016	1022	214	%21
2017	2435	303	%12
2018	1347	393	%29
المجموع	9942	1037	%10
الحد الاعلى	3322	393	%29
الحد الادنى	1022	17	%0.5
المتوسط الحسابي	1988	207	%10

بالاعتماد على نتائج تحليل الجدول (10) يبين الباحث الملاحظات الآتية:

1.بلغت نسبة أجمالي ايراد النشاط الخدمي الى الانفاق التشغيلي (10%) للسنوات الخمس مجال البحث. وتراوحت النسبة ما بين (29%) كحد أعلى في عام (2018)، ونسبة (1%) كحد أدنى في عام (2014). وان المتوسط الحسابي العام للنسبة بلغ (10%).

2.بالنسبة للقرارات المالية، نجد أن النسبة تتصف بالارتفاع التدريجي للفترة الزمنية مجال البحث، وهذا مؤشر ايجابي نحو زيادة الايرادات المستقبلية لتغطية النفقات التشغيلية. وهذا يعني أن القرارات المالية الخاصة للانفاق الاستثماري بالجودة المناسبة، وكذلك يمكن اعتبار قرارات التمويل في تغطية النفقات التشغيلية جيدة في ظل ارتفاع ايراد النشاط الخدمي، من خلال المصادر الجديدة للتمويل نتيجة زيادة المشاريع الاستثمارية.

جـ. تحليل نسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات :

الغرض من هذه النسبة هو تحديد نسبة العجز والفائض المالي للمديرية مجال البحث. ونتائج التحليل كما في الجدول (11) أدناه:

جدول (11) إجمالي النفقات الى إجمالي الايرادات (بملايين الدنانير)

السنة المالية	اجمالي الايرادات	اجمالي النفقات	نسبة التنفيذ
2014	4917	3322	%68
2015	1758	1816	%103
2016	1812	1022	%56
2017	1000	2435	%244
2018	2784	1347	%48
المجموع	12271	9942	%81
الحد الاعلى	4917	3322	%244
الحد الادنى	1000	1022	%48
المتوسط الحسابي	2454	1988	%104

بالإعتماد على نتائج التحليل في الجدول (11)، الذي يعرض تحليل نسب اجمالي النفقات التشغيلية التي قامت المديرية مجال البحث بإنفاقها، وإجمالي الايرادات التي حصلت عليه المديرية من مصادر ايراداتها، للفترة الزمنية الممتدة ما بين (2014-2018)، وعلى ضوئها يبين الباحث الملاحظات الآتية:

1.بلغت نسبة أجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات مجتمعة نسبة (81%) كنسبة فائض بمقدار (2329) مليون دينار للسنوات الخمس. وتراوحت هذه النسبة ما بين (68%) كنسبة فائض في الميزانية بمقدار (1595) مليون دينار في عام (2014). وما بين نسبة (244%) كأعلى نسبة عجز بمقدار بمقدار (1435) مليون دينار في عام. ومنه يتبين أن هذه النسبة كانت بمتوسط (104%) خلال السنوات الخمس مجال البحث.

2.بالنسبة للقرارات المالية، نجد أن هناك بعض القرارات غير كفوءة ولم تتسم بالفاعلية للعامين (2015 و 2017) لكون النسبة كانت عالية (103% و 244%) على التوالي. وهذا يشير الى وجود خلل في التخمينات فيما يتعلق بتخطيط الايرادات والنفقات. وبهذا فعلى الادارة المالية استخدام التخطيط المالي السليم، وتخصيص الأموال على الاستخدامات بشكل علمي، لكي تحقق المديرية مجال البحث الكفاءة والفاعلية بمستوى عالي.

د. تحليل نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص :

هذه النسبة تفيد في معرفة كفاءة التخطيط والتنفيذ للنفقات، من خلال الفرق بين نسب التنفيذ للنفقات، وتدل على مدى استغلال النفقات المخصصة لما خطط لها. والجدول (12) يبين التحليل للأنفاق الفعلي الى الانفاق المخصص أدناه:

جدول (12) الإنفاق الفعلي الى الانفاق المخصص (بملايين الدنانير)

السنة	الانفاق المخصص	الانفاق الفعلي	نسبة التنفيذ
2014	8785	8671	%99
2015	5148	6671	%130
2016	5043	5547	%110
2017	2499	6842	%274
2018	4791	5999	%125
المجموع	26266	33730	%128
الحد الاعلى	8785	8671	%274
الحد الادنى	2499	5547	%99
المتوسط الحسابي	5253	6746	%147

بالاعتماد على نتائج التحليل للجدول(12) يبين الباحث الملاحظات الآتية:

1.بلغت نسبة اجمالي الانفاق الفعلي الى إجمالي الانفاق المخصص (128%) للسنوات الخمس مجال البحث، وتراوحت النسبة ما بين (274%) كحد أعلى في عام (2017)، ونسبة (99%) كحد أدنى في عام (2014). وان المتوسط الحسابي العام للنسبة بلغ (147%).

2.بالنسبة للقرارات المالية، نجد أن النسبة تتصف بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض، وهذا يشير الى عدم استقرار في القرارات المالية الخاصة بالانفاق التشغيلي، ويرى الباحث أن القرارات المالية لعام (2014) تشير إلى أمر ايجابي حيث كانت النسبة المئوية قريبة الى التماثل، وهذا يشير ايضاً الى التنفيذ المالي الجيد في الانفاق الخدمي. ويرى ايضاً ان النسب العالية لباقي السنوات، ليست جراء اتخاذ قرارات مالية سيئة من قبل المدير المالي للمديرية مجال البحث، لأن الانفاق المخصص من الحكومة المركزية أو المحافظة لا تتناسب مع الواقع الفعلي للإنفاق التشغيلي للمديرية مجال البحث. خاصة بعد حالة التقشف التي مر بها البلد.

هـ. تحليل نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي

الهدف من استخدام هذه النسبة في التحليل، هو معرفة مقدار ما تخصصه الحكومة المركزية والحكومة المحلية من مبالغ لتنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية، ومشاريع تنمية الاقاليم، نسبة الى ما تخصصه هذه الحكومتين المركزية والمحلية مع المديرية مجال البحث من نفقات تشغيلية لخلق منابع ايرادية جديدة تعتمد عليها المديرية في أوجه إنفاقها التشغيلي. كما موضح في الجدول(13) :

جدول (13) الانفاق الإستثماري الى الانفاق التشغيلي (بملايين الدنانير)

السنة	الانفاق التشغيلي	الانفاق الاستثماري	النسبة المتحققة المئوية
2014	3322	6830	%206
2015	1816	3096	%170
2016	1022	0	0
2017	2435	963	%40
2018	1347	1490	%111
المجموع	9942	12379	%125
الحد الاعلى	3322	6830	%206
الحد الادنى	1022	0	0
المتوسط الحسابي	1988	2476	%105

بالاعتماد على نتائج التحليل للجدول (13)، يبين الباحث الملاحظات الآتية:

1.بلغت نسبة اجمالي الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي (125%) للسنوات الخمس مجال البحث. وتراوحت النسبة ما بين (206%) كحد أعلى في عام (2014)، وبنسبة (0) كحد ادنى في عام (2016). وان المتوسط الحسابي العام للنسبة قد بلغ (105%).

2.بالنسبة للقرارات المالية، نجد أنها تتصف بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة الزمنية للبحث. وارتفاع هذه النسبة مؤشراً ايجابياً على التوجه نحو الاستثمار، وافضلها عام (2014) بالنسبة للقرارات المالية المتخذة في مجال الانفاق الاستثماري، عندما خصصت الحكومة المركزية النفقات الكبيرة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، التي أدت الى زيادة ايراد النشاط الخدمي التي حصلت عليه المديرية مجال البحث.

ثالثاً : تحليل العلاقات بين قرارات الانفاق والاداء المالي

تبين هذه الفقرة علاقة الارتباط والتأثير لقرارات الانفاق في الأداء المالي، باستخدام الاساليب العلمية من خلال التحليل الاحصائي، لكل من المتغيرين الرئيسين بجانبيها (قرارات الانفاق ، الأداء المالي)، وسيتم بيان ذلك من خلال استخدام تأثيرات معامل الارتباط بيرسون (Pearson)والاختبار التائي لمعامل الارتباط. والانحدار الخطي البسيط، لبيان التأثير بين متغيرات البحث عن طريق التعليق على الجداول

أ. تحليل علاقة الارتباط

سيعمد الباحث في تحليله لعلاقات الارتباط بين قرارات الانفاق، ونسب الأداء المالي الخمسة وهي : (نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص ونسبة اجمالي النفقات الى اجمال الايرادات و نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي و نسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر و نسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي). معتمداً على خصائص عملية الارتباط الآتية :

- قوتها اذا تراوحت بين (0-0.4 ضعيفة، 0.5-0.6 متوسطة، 0.7-1 قوية).
- واتجاهها بين الموجب والسالب، التي توضح طبيعة العلاقة، اذا كانت طردية أم عكسية مع نسب الاداء المالي.
- ومعنويتها، اذا كانت ذات دلالة معنوية أو ذات دلالة غير معنوية.

جدول (14) علاقات الارتباط بين قرارات الانفاق(التشغيلي والاستثماري) ونسب الاداء المالي

القرار	ت	النسب	معامل الارتباط	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية عند مستوى 5%	الدلالة
قرارات الانفاق التشغيلي	1	الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص	-0.05	0.14	2.57	غير دال
	2	اجمالي النفقات الى اجمال الايرادات	0.11	0.31		غير دال
	3	الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي	0.74	3.11		دال
	4	الايراد الفعلي الى الايراد المقدر	0.71	2.85		دال
	5	التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي	-0.82	4.05		دال
قرارات الانفاق الاستثماري	1	الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص	-0.38	1.16	2.57	غير دال
	2	اجمالي النفقات الى اجمال الايرادات	-0.25	0.73		غير دال
	3	الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي	0.68	2.62		دال
	4	الايراد الفعلي الى الايراد المقدر	0.91	6.21		دال
	5	التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي	-0.65	2.62		دال

1.تحليل قرارات الانفاق مع نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص.

- يبين الجدول ان علاقتي الارتباط بين قرارات الانفاق التشغيلي والاستثماري مع النسبة كانت ضعيفة.
- ان العلاقتين الواضحتين في الجدول كانت سالبة (عكسية)، يعني ذلك ان ارتفاع مبالغ قرارات الانفاق يرافقه انخفاض في نسبة الاداء المالي.

- يلاحظ ان القيمة التائية المحسوبة للعلاقتين أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) والبالغة (2.57). مما يدل على عدم معنوية علاقات الارتباط بين قرارات الانفاق الحكومي ونسبة الاداء المالي الخاصة بالانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص. أي ان حركة قرارات الانفاق الحكومي لا تشكل دلالة على ارتفاع الاداء أو انخفاضه.

2.تحليل قرارات الانفاق مع نسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات.

- يبين الجدول ان علاقتي الارتباط بين قرارات الانفاق التشغيلي والاستثماري مع النسبة كانت ضعيفة.
- كانت العلاقة موجبة بالنسبة للقرارات الانفاق التشغيلي (طردية)، بينما كانت العلاقة سالبة (عكسية) بالنسبة لقرارات الانفاق الاستثماري، بالنسبة للأولى يعني ذلك ان ارتفاع مبالغ قرارات الانفاق يرافقه ارتفاع في نسبة الاداء المالي. أما الثانية فيعني ان ارتفاع مبالغ قرارات الانفاق يرافقه انخفاض في النسبة.
- يلاحظ ان القيمة التائية المحسوبة للعلاقتين أصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) والبالغة (2.57). مما يدل على عدم معنوية علاقات الارتباط بين قرارات الانفاق الحكومي ونسبة الاداء المالي. أي ان حركة قرارات الانفاق الحكومي لا تشكل دلالة على ارتفاع الاداء أو انخفاضه.

3.تحليل قرارات الانفاق مع نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي.

- يبين الجدول ان علاقتي الارتباط بين قرارات الانفاق التشغيلي والاستثماري مع النسبة كانت قوية.
- ان علاقتي الارتباط بين قرارات الانفاق التشغيلي والاستثماري مع النسبة كانت موجبة، أي علاقة طردية، يعني ان ارتفاع مبالغ الانفاق يرافقه ارتفاع في النسبة.
- ان القيم التائية المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، مما يدل على معنوية علاقات الارتباط من نسبة الاداء المالي. أي ان حركة قرارات الانفاق تشكل دلالة على ارتفاع الاداء المالي.

4.تحليل قرارات الانفاق مع نسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر.

- يبين الجدول ان علاقتي الارتباط بين قرارات الانفاق التشغيلي والاستثماري مع النسبة كانت قوية.
- ان علاقتي الارتباط بين قرارات الانفاق التشغيلي والاستثماري مع النسبة كانت موجبة، أي علاقة طردية، يعني ان ارتفاع مبالغ الانفاق يرافقه ارتفاع في النسبة.
- ان القيم التائية المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، مما يدل على معنوية علاقات الارتباط من نسبة الاداء المالي. أي ان حركة قرارات الانفاق تشكل دلالة على ارتفاع الاداء المالي.

5.تحليل قرارات الانفاق مع نسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي

- يبين الجدول ان علاقتي الارتباط بين قرارات الانفاق التشغيلي والاستثماري مع النسبة كانت قوية.
- ان علاقتي الارتباط بين قرارات الانفاق التشغيلي والاستثماري مع النسبة كانت موجبة، أي علاقة طردية، يعني ان ارتفاع مبالغ الانفاق يرافقه ارتفاع في النسبة.
- ان القيم التائية المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، مما يدل على معنوية علاقات الارتباط من نسبة الاداء المالي. أي ان حركة قرارات الانفاق تشكل دلالة على ارتفاع الاداء المالي.

ب. تحليل علاقات التأثير

سيعمد الباحث في تحليله لعلاقات التأثير بين قرارات الانفاق ونسب الأداء المالي : (نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص ونسبة اجمالي النفقات الى اجمال الايرادات و نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي و نسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر ونسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي). باستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط. ومعتمداً على خصائص عملية التأثير الآتية:

- قيمة معامل بيتا B : وهي تمثل القيمة التي يزيد فيها المتغير المعتمد عند زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل.
- معامل التحديد : التي تمثل نسبة التغير في المتغير المعتمد الناتجة عن تأثير المتغير المستقل، وما زاد عنها ناتج عن متغيرات اخرى خارج البحث.
- معنوية العلاقة: المعتمدة على قيمة F المحسوبة ومقارنتها مع F الجدولية. فاذا كانت اكبر هذا يدل على معنوية العلاقة، والعكس صحيح.
- قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (3،1) = 10.13

جدول (15) علاقة التأثير بين قرارات الانفاق(التشغيلي و الاستثماري) ونسب الاداء المالي

القرار	ت	النسبة	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد%	قيمة F المحسوبة	الدلالة
قرارات الانفاق التشغيلي	1	الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص	169.43	-0.05	0.003	0.009	لا يوجد تأثير
	2	اجمالي النفقات الى اجمال الايرادات	52.81	0.11	0.01	0.04	لا يوجد تأثير
	3	الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي	-254.55	0.74	0.55	13.63	وجود تأثير
	4	الايراد الفعلي الى الايراد المقدر	-74.89	0.72	0.51	13.12	وجود تأثير
	5	التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي	65.99	-0.81	0.67	16.07	وجود تأثير
قرارات الانفاق الاستثماري	1	الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص	161.34	0.69	0.15	0.52	لا يوجد تأثير
	2	اجمالي النفقات الى اجمال الايرادات	113.80	-0.24	0.06	0.19	لا يوجد تأثير
	3	الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي	75.93	0.68	0.47	12.63	وجود تأثير
	4	الايراد الفعلي الى الايراد المقدر	36.98	0.71	0.83	14.31	وجود تأثير
	5	التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي	17.48	-0.18	0.42	12.20	وجود تأثير

1.إختبار تأثير قرارات الانفاق في نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخصص

- ان قيمة معامل بيتا كانت سالبة بالنسبة لقرارات الانفاق التشغيلي، وهذا يعني ارتفاع وحدة واحدة من مبالغ قرارات الانفاق بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في نسبة الاداء المالي. أما قيمة معامل بيتا بالنسبة لقرارات الانفاق الاستثماري كانت موجبة، أي عند ارتفاع مبالغ هذه القرارات وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع في هذه النسبة.
- ان نسب التغير في قرارات الانفاق قد تراوحت ما بين (0.15) كحد اعلى لقرارات الانفاق الاستثماري، و(0.003) كحد ادنى لقرارات الانفاق التشغيلي. وما زاد عن هذه النسب ناتج عن متغيرات اخرى خارج مجال البحث.
- ان قيم F المحسوبة للقرارين كانت أصغر من قيمة F الجدولية، وهذا يدل على عدم معنوية علاقة التأثير لقرارات الانفاق في هذه النسبة.

2.إختبار تأثير قرارات الانفاق في نسبة اجمالي النفقات الى اجمالي الايرادات

- ان قيمة معامل بيتا لقرارات الانفاق التشغيلي كانت موجبة، أي ان ارتفاع وحدة واحدة من مبالغ القرارات يؤدي الى ارتفاع في النسبة. أما بالنسبة لقرارات الانفاق الاستثماري فكانت القيمة سالبة، أي ان ارتفاع وحدة واحدة من مبالغ القرارات يؤدي الى انخفاض في النسبة.
- ان نسب التغير في قرارات الانفاق قد تراوحت ما بين (0.06) كحد اعلى لقرارات الانفاق الاستثماري، و(0.01) كحد ادنى لقرارات الانفاق التشغيلي. وما زاد عن هذه النسب ناتج عن متغيرات اخرى خارج مجال البحث.
- ان قيم F المحسوبة لقرارات الانفاق الحكومية كانت أصغر من قيمة F الجدولية، وهذا يدل على عدم معنوية علاقة التأثير لقرارات الانفاق في هذه النسبة.

3.إختبار تأثير قرارات الانفاق في نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي

- **ان قيمة معامل بيتا كانت موجبة للقرارين، وهذا يعني أن ارتفاع مبالغ هذين القرارين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع في نسبة الاداء المالي الخاصة بالانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي.**
- **ان نسب التغير في قرارات الانفاق قد تراوحت ما بين (0.55) كحد اعلى لقرارات الانفاق التشغيلي، و(0.47) كحد ادنى لقرارات الانفاق الاستثماري. وما زاد عن هذه النسب ناتج عن متغيرات اخرى خارج مجال البحث.**
- **ان قيم F المحسوبة لقراري الانفاق الحكومي كانت أكبر من قيمة F الجدولية، وهذا يدل على معنوية علاقة التأثير لقرارات الانفاق في هذه النسبة.**

4.إختبار تأثير قرارات الانفاق في نسبة الايراد الفعلي الى الايراد المقدر

- **ان قيمة معامل بيتا كانت موجبة للقرارين، وهذا يعني أن ارتفاع مبالغ هذين القرارين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع في نسبة الاداء المالي الخاصة بالانفاق الاستثماري الى الانفاق التشغيلي.**
- **ان نسب التغير في قرارات الانفاق قد تراوحت ما بين (0.83) كحد اعلى لقرارات الانفاق الاستثماري، و(0.51) كحد ادنى لقرارات الانفاق التشغيلي. وما زاد عن هذه النسب ناتج عن متغيرات اخرى خارج مجال البحث.**
- **ان قيم F المحسوبة لقراري الانفاق الحكومي كانت أكبر من قيمة F الجدولية، وهذا يدل على معنوية علاقة التأثير لقرارات الانفاق في هذه النسبة.**

5.إختبار تأثير قرارات الانفاق في نسبة التمويل الذاتي الى الانفاق التشغيلي

- **ان قيمة معامل بيتا كانت سالبة للقرارين، وهذا يعني أن ارتفاع مبالغ هذين القرارين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في نسبة الاداء المالي.**
- **ان نسب التغير في قرارات الانفاق قد تراوحت ما بين (0.67) كحد اعلى لقرارات الانفاق التشغيلي، و(0.42) كحد ادنى لقرارات الانفاق الاستثماري. وما زاد عن هذه النسب ناتج عن متغيرات اخرى خارج مجال البحث.**
- **ان قيم F المحسوبة لقراري الانفاق الحكومي كانت أكبر من قيمة F الجدولية، وهذا يدل على معنوية علاقة التأثير للقرارات المالية في هذه النسبة.**

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

أدناه أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث من خلال الإطارين النظري والعملي، وكما يأتي:

1.أظهرت نتائج التحليل الاحصائي في الجانب العملي أن لعلاقات الارتباط فيما بين قرارات الانفاق الحكومي وبين الاداء المالي، كانت مختلفة بين علاقات ذات دلالة معنوية وغير معنوية مع نسب الاداء المالي. أما علاقة التأثير فقد تبين أنها ايضاً اختلفت بين علاقة ذات دلالة معنوية وغير معنوية لقرارات الانفاق الحكومي مع الاداء المالي.

2. توقف مشاريع الخطة الاستثمارية ومشاريع تنمية الآقاليم منذ عام 2015 بعد مرحلة التقشف التي مر بها البلد، حيث تتسم هذه المشاريع بالضخامة، حيث أن مثل هذه المشاريع تعود بالنفع الى تقديم الخدمات بشكل واسع الى المواطنين.

3.تنامي المشاريع الاستثمارية بأسلوب تنفيذ العمل أمانة من قبل المحافظة، وتخصيص المبالغ لهذه المشاريع وبتنفيذ مباشر من كادر المديرية الهندسي والفني، بالرغم من أنها تتسم بقلة حجم هذه المشاريع، ولكنها تتصف بسرعة تنفيذها، الذي له الأثر الكبير في توفير الخدمات للمواطنين.

4.تشكل نفقات الرواتب والاجور الجزء الاكبر من إجمالي النفقات التشغيلية، حيث تصل الى نسبة (72%) من اجمالي الآنفاق تليها نفقات المستلزمات الخدمية حيث تبلغ نسبة (15%) من اجمالي النفقات.

5.إن أغلب القرارات المالية المتخذة من قبل المديرية مجال البحث هي قرارات تشغيلية لأن الانفاق التشغيلي يشكل النسبة الأكبر من هذه القرارات المالية، ولا توجد أي قرارات يتخذها المدير بشأن الانفاق الاستثماري، بسبب عدم تخصيص اموال للمشاريع الاستثمارية.

ثانياً: التوصيات

يعرض الباحث هذه التوصيات بناءاً على ما تم عرضه من استنتاجات مستندة الى الاطار النظري والعملي للبحث، وكما مبين في أدناه :

1.يوصي الباحث باستخدام الاساليب العلمية في اتخاذ قرارات الانفاق على وفق خطة مالية مدروسة، حيث أنها ليست قرارات ارتجالية، لأنها تؤدي الى الفشل، وتؤثر بشكل سلبي على مستوى الاداء المالي للمديرية مجال البحث.

2.الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية للبنى التحتية لمد شبكات الصرف الصحي ومجاري مياه الامطار، وتخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع الحيوية لتوفير افضل الخدمات، كما أنها تمثل مشاريع استثمارية مستقبلية تولد مصادر تمويلية جديدة.

3.الاهتمام بتخصيص الاموال اللازمة للشروع بانجاز المشاريع المتلكئة والمتوقفة، ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية ومشاريع تنمية الاقاليم المهمة ولجميع المناطق في المحافظة، بهدف تقديم الخدمات، وزيادة الايرادات لصالح المديرية مجال البحث لتغطية النفقات.

4.العمل على زيادة المشاريع الاستثمارية المنفذة بأسلوب تنفيذ العمل أمانة، كونها حالة جيدة لتوفيرها التخصيصات المالية من قبل المحافظة، وتنفيذها بالسرعة المطلوبة من قبل اللجان المشكلة في المديرية مجال البحث.

5.على مسؤول الحسابات القيام باجراء التحليل المالي للجداول التي تنظمها سنوياً وفق الاساليب العلمية.

6.يوصي الباحث باعتماد الاسس العلمية في عملية التخطيط المالي للميزانية التقديرية سنوياً، وحسب المتغيرات التي تطرأ على طبيعة الاحتياجات المالية لتغطية النفقات التشغيلية.

References

Books

1. Al-Ali, Asaad Hameed (2013) "Financial Management" Dar Wael for Publishing and Distribution, Third Edition, Amman, Jordan.

2. Al-Ardi, Jalil Kadhim (2013), “Advanced Financial Management, Theoretical Concepts and Practical Applications” Dar Safaa Publishing and Distribution, First Edition, Amman, Jordan.

3. Al-Mubaideen, Safwan Mohammed and Al-Aklabi, Ayed Bin Shafi (2013), "Job Analysis and Design in Human Resources" ,Dar Al Yazordi Scientific Publishing and Distribution, Arabic Edition, Amman, Jordan.

4. Al-Musleh, Thamer Alwan (2015), “An Extensive Study to Evaluate Investment Decisions” Al-Yamamah Library, 1st Floor, Baghdad.

5. Al-Nuaimi, Salem Qasim (2005), "Effective Rationalization of Investment Tunnels in Geert Method", Majdalawi Publishing and Distribution House, 1st Floor, Amman, Jordan.

6. Al-Sayyah, Abdul Sattar and Dr. Al-Amri, Saud (2007), "Financial Management Theoretical Frameworks and Practical Cases" Wael Publishing and Distribution House, Third Edition, Amman, Jordan.

7. Al-Shawawra, Faisal Mahmoud(2013)"Principles of Financial Management Theoretical Framework and Scientific Content"Mu'tah University,Al-Masirah Publishing House,Amman, Jordan.

8. Ameri, Saleh Mahdi and d. Al-Ghalbi, Taher Mohsen (2008) "Management and Business", Wael Publishing and Distribution House, 2nd Floor, Amman, Jordan.

9. Atallah, Majed Ahmad (2011) "Investment Management", Dar Osama for Publishing and Distribution, 1st Floor, Amman, Jordan.

10. Ben Sassi, Elias and Qureshi, Yousef (2011) "Financial Management (Financial Management)" Wael Publishing and Distribution House, 2nd Floor, Amman, Jordan.

11. Bin Habtoor, Abdulaziz Saleh (2009) "Principles of Public Administration" Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, 1st Floor, Amman, Jordan.

12. El-Banna, Mohamed (2009) "The Economics of Public Finance, A Modern Approach", University Press, 2nd Floor, Egypt.

13. Graham, Andrew (2011) "Public sector financial management for managers", Kingston, Canada

14. Khanfar, Muayyad Radi and Bishops, Ghassan Falah (2011) "Analysis of financial statements theoretical and practical approach", Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, 3rd floor, Amman, Jordan.

15. Sheikh, Tigris Abdul Hussein (2018), "Accounting in non-profit units" Al-Jazeera Printing and Publishing Office, First Printing, Baghdad, Iraq.

16. Taleb, Alaa and Al-Mashhadani, Iman (2011) "Corporate Governance and Strategic Financial Performance of Banks", Safaa Publishing and Distribution House, 1st Floor, Amman, Jordan.

Thesis

1.Abdel-Rahim, Gamal Mohamed (2015) "Measuring the impact of the application of the Egyptian Corporate Responsibility Index for Sustainable Development in Controlling Financial Performance with a Field Study on Egyptian Companies Listed in the Stock Exchange" Ph.D. Dissertation, Philosophy in Accounting, Faculty of Commerce, Suez Canal University, Egypt.

2.Al-Khazraji, Raneen Younis Jassim (2015), "The Efficiency of Government Spending in Achieving the Millennium Development Goals in the Iraqi Economy After 2003", Master Thesis in Economics, Faculty of Administration and Economics, Mustansiriya University.

3.Al-Mashhadani, Iman Shihan (2009), "The Effect of Understanding Corporate Governance on Improving the Strategic Financial Performance of Banks / An Empirical Study on a Sample of Private Iraqi Banks." Higher Diploma equivalent to Master, Banking Major, Higher Institute of Financial and Accounting Studies, University of Baghdad.

4.Angeligue, Uwajeneza (2014) " The effect of ratios analysis on business performance of manufacturing company/ Case study: Bralirwa Ltd." Degree of Master of business administration.

5.Gary, Diane Wahib (2016), "Efficiency and Evaluation of the General Investment Agreement and its Impact on Real Economic Growth in Iraq for the Period (2003-2013)", Master Thesis, Economic Sciences, College of Business and Economics, University of Baghdad.

6.Jaber, Fadi Hassan (2018), "Varying the roles of the financial manager in light of the relationship between the core capabilities and financial performance - an analytical study in the Iraqi market for securities."
7.Jordan, Johan (2013) " public financial performance management is South Africa : A conceptual approach" degree Doctor of philosophy, public affairs, Economic and Management Sciences, University of Pretoria, South Africa.
8.Khalaf, M. Monem (2018), "The role of municipal spending in environmental responsibility / comparative analytical research in the municipalities of the outskirts of Baghdad," Master Thesis, the specialty of municipal management, College of Management and Economics, University of Baghdad.
9.Nadeem, Mariam Shukri Mahmoud (2013) "Evaluation of Financial Performance using Balanced Scorecard / Test Case Study at Royal Jordanian Airlines", Master Thesis, Accounting and Finance, Middle East University.
10. Naima, Bouzaydi Asia (2015) "The Role of Financial Performance in Financial Decision Making in the Economic Institution", MA Thesis, Specialization in Foundation Finance, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Akli Mahendokaj University, Bouira, Algeria.
11. Najaf, Ahmad Amer (2015) "Evaluation of Public Expenditure Policies of Central and Local Governments in Selected Countries with Special Reference to Iraq After 2003", Master Thesis in Economic Sciences, College of Business and Economics, University of Baghdad.
12. Nassif, Miqdad Ghadhban (2017) "Pattern of government spending (current and investment) and its impact on the GDP of Iraq," Master Thesis in Economic,College of Management and Economics,University of Baghdad.
13. Taleb, RIAM ALI (2018) "Measurement and Analysis of the Impact of Public Budget Deficit on External Debt in Iraq in the Context of Joint Integration for the Period (1990-2016)", MA Thesis in Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
14. Zaherwati, Zakaria (2004) "Financial administration" , University Tecnology Mara, Malaysia.

Journals & Periodicals & essay

1.(ACCA) the Association of Chartered Certified Accountants(2010)," Improving public sector financial management in developing countries and emerging economies", London, UK.
2.Al-Ameri, Saud Jayed and Al-Athari, Mohammed Amer (None) "The impact of social responsibility on the financial performance of industrial companies/applied study"Department of Accounting,Muthanna University
3.Blackbaod (2011) " Financial management of Not-for-profit organizations" , USA., Internet.

4.IFAC, (International Federation of Accountants) (2012),” Public Sector Financial Management Transparency And Accountability: The USE Of International Public Sector Accounting Standards”, New York, USA.

5.Sarr, Babacar (2015) “ Assessing public sector performance in developing countries : Four essays on public financial management and public service delivery” ,University Davergne- Clermont- Ferrand.

Internet

1. Zureik, Burhan (2016), “Administrative Decision and Distinction from Management Decision” .

2. Zain, Noureddine and d. Ali, Issa Omar and d. Secretary, Youssef Abdel Karim and a. Idris, Y. Saad (None) "The Role of Financial Analysis in Delivering Performance in Government Units / Ministry of Finance and Manpower / Kassala", Sudan.

The Specificity of Government Expenditure Decisions and their Reflection in Financial Performance / Case Study in Diyala Governorate Sewerage Directorate

D.Abdalsalam Lafta Said

University of Baghdad / College of Administration and Economics

D.abdalsalam58@yahoo.com.+96 47714038637

Mohammed Abdul Majeed Abdul Ameer

Mohammedalsadi1973@gmail.com.+ 9647700159088

Received: 25/8/2019 **Accepted : 10/10/2019** **Published :June / 2020**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract:

The research examines the extent to which government spending decisions can affect the level of financial performance of the directorate. The research problem was based on the financial reality of the Directorate of Sewerage of Diyala province. Spending of the Directorate of the research area. To achieve a set of objectives: indicate the impact of government spending decisions on financial performance, the use of financial analysis to assess the performance of the Directorate. The research adopted financial analysis tools, a set of financial ratios, through which the spending decisions taken by the Directorate of the field of research will be evaluated and during the period (2014-2018). The research also adopted statistical methods such as Pearson correlation coefficient, T test and simple linear regression. Some of the most important conclusions are: the correlation and influence relationships between spending decisions and financial performance differed, some of which have a significant relationship, while others do not have a significant relationship. The investment plan projects and the development projects of the regions have been suspended since 2015 after the austerity phase that the country has been through. The most important recommendations: the use of scientific methods in making spending decisions to raise the level of financial performance, attention to sewerage network investment projects, as they generate future funding sources, and attention should be paid to the investment projects of the infrastructure for the construction of sewage networks and rainwater streams.

Keyword: Government Expenditure